المخاطر المالية كمتغير وسيط في العلاقة بين الشمول المالي والحصة السوقية للبنوك التجارية "دراسة تطبيقية"

أ.د.أيمـــن عـــادل عيـــد*

مرفت عبد العزيز لاشين محمد**

(*) **د. أيمن عادل عيد** :عمل معيداً ثم مدرس مساعد بكلية التجارة – جامعة المنوفية، ومدرس إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة مدينة السادات ... وعمل مستشاراً لريادة الأعمال بجامعة الملك سعود في الفترة من٢٠١٠-٢٠١٢ ، وأستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والإدارة – جامعة القصيم في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥، مدرس بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة مدينة السادات، والمنسق الأكاديمي لشعبة اللغة الإنجليزية بالكلية ومدير تحرير المجلة العلمية بكلية التجارة – جامعة مدينة السادات، وحاليا استاذ ادارة الموارد البشرية ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث، ومن اهتماماته البحثية الإدارة الاستراتيجية وريادة الأعمال، وجودة الخدمة التعليمية، والتنمية البشرية والإبداع والابتكار ومناهج البحث العلمي.

Email: dr_aymaneid@hotmail.com

(**) **مرفت عبد العزيز محمد لاشين :** باحثة دكتوراه بكلية التجارة جامعة مدينة السادات– قسم إدارة الأعمال

Email: mervatabdelazeez21@gmail.com

المستخلص:

يشير الشمول المالي إلى أن جميع فئات المجتمع يمكنها الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية، وتستطيع استخدام هذه المنتجات والخدمات بشكل فعال، نظرا لمدي أهمية المخاطر المالية ومدي تأثيرها علي البنوك فقد أعتمدت الدراسة علي نوعين من مخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة لانها تعتبر الاكثر خطرا علي البنوك لذلك سوف تهتم الدراسة الحالية بدراسة إلى أي مدى يمكن للبنوك المصرية التجارية زيادة الحصة السوقية إستناداً لتفعيل إدارة المخاطر الماليه وذلك من خلال تطبيق الشمو المالي للبنوك التجارية المصرية. ولذلك قامت الباحثة بإعداد جانب تطبيقي ميداني يعتمد على قائمة استبيان موجهة لعينة من العاملين في البنوك محل الدراسة، ة، وبناء على كل من أهداف الدراسة التطبيقية من هذا الدراسة فقد تم تصميم قائمة استقصاء لجمع البيانات من جميع قطاعات البنوك المصرية التجارية المصرية الثلاث: بنوك قطاع عام، قطاع أجنبي، قطاع مشترك

وقد توصلت الباحثة الي وجود أثر علي زيادة الحصة السوقية للبنوك التجاريه وفق تفعيل ادارة المخاطر بالبنوك من خلال تفعيل سياسة الشمول المالي

الكلمات الافتتاحية : الشمول المالي المخاطر المالية. الحصة السوقية للبنوك التجارية المصرية

Abstract

Financial inclusion indicates that all segments of society have access to formal financial products and services, and can use these products and services effectively. Given the importance of financial risks and the extent of their impact on banks, the study relied on two types of risks to which commercial banks are exposed, which are credit risks and liquidity risks. Because it is considered the most dangerous for banks, so the current study will focus on examining it To what extent can Egyptian commercial banks increase their market share based on activating financial risk management by applying financial inclusion for Egyptian commercial banks? Therefore, the researcher prepared an applied field aspect based on a questionnaire list directed to a sample of employees in the banks under study, and based on each of the objectives of the applied study: For this study, a survey list was designed to collect data from all sectors of the three Egyptian commercial banks: public sector banks, foreign sector, and joint sector. The researcher found that there is an impact on increasing the market share of commercial banks according to activating risk management in banks through activating the financial inclusion policy.

Opening words: Financial inclusion and financial risks. Market share of Egyptian commercial banks

مقدمة

يعتبرالقطاع المصرفي المصري أحد أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد المصري ليس فقط لدوره الهام في توفير العملة المحلية والأجنبية لتمويل الإستثمار بل لكونه حلقة الوصل الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. حيث يعد القطاع المصرفي المصري عصب الإقتصاد بفضل السيولة التي يوفرها للحكومة والشركات على السواء . لذلك اهتمت الدولة بتطبيق الشمول المالي وخصوصا في الفترة الأخيرة (**الرفاعي٢٠٢٠**) فقد حظيت أبعادة ومؤشراته وتأثيراته خلال السنوات القليلة الماضية باهتمام واسع من قبل البلدان النامية والمتقدمة حيث يسمح للبنوك بالرقابة المالية السليمة لضمان قوة معايير الإنضباط الإئتماني وإدارة المخاطر حيث تعد ممارسات الشمول المالي في المجتمع المصري من أولى المبادرات التي تهتم بها الدوله لما يعود من فوائد عديده من وراء تطبيقه كالحد من الفقر وتفاوت الدخل بين أفراد المجتمع (**صندوق النقد الدولي ٢٠١٩**) وعلى الرغم من المزايا الكثيرة التي يوفرها الشمول المالي إلا أن تطبيقه قد يواجه بعض التحديات والمخاطر في القطاع المصرفي حيث تتعرض البنوك إلى زيادة حدة المنافسة والحاجة لتطوير مستمر في جودة الخدمات وتخفيض تكلفة المعاملات حيث تعد البنوك من القطاعات الأكثر حساسية للمخاطر مما يستعدي تطبيق أفضل الممارسات المرتبطة بإدارة المخاطر (**Zachosova 2018**) . وبما أن التعرف على مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك لا يوضح درجة كفاءة البنوك بالشكل الكامل بدأت البنوك بتحليل ومعرفة الحصة السوقية بهدف التعرف علي مدي كفاءة البنك في السوق المالي حيث تعد الحصة السوقية للبنوك إحدى المؤشرات الهامة التي تعزز المركز التنافسي والحفاظ علي حصتها الحالية من السوق ومحاولة تنمية الحصة السوقية من خلال تقديم خدمات متنوعه جديدة حتى تتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة و التنبؤ بالمخاطر المحتمله والعمل على الوصول بها إلى أقل مستوى ممكن. لذلك سوف تهتم الدراسة الحالية بدراسة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.والتوصل إلى أي مدى يمكن للبنوك المصرية التجارية زيادة الحصة السوقية إستناداً لتفعيل إدارة المخاطر الماليه وفق ممارسات تفعيل سياسة الشمول المالي.

أولاً: مصطلحات الدراسة

أ- الشمول المالي Financial Inclusion

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريرة الصادر عام ٢٠١٧ تحت عنوان الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية علي إنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية. وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنة العملية تقوم بتعزيز الوصول الي مجموعة واسعة من الخدمات المالية الخاضعة للرقابة في وقت وسعر مناسب لجميع الفئات المختلفة في المجتمع. (**الشحات ٢٠٢٤**) .في حين عرفه (**عليوه ٢٠١٩**) بأنه إتاحة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات، والعمل على تمكين تلك الفئات من إستخدام الخدمات المالية بجودة مناسبة وأسعار معقولة .

ب- المخاطر المالية Financial Risks

تعرف علي إنها مجموعة من المبادئ والاسس الهادفة لمعرفة وتحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك وتحديد نوع هذه المخاطر وفهم طبيعتها من أجل السيطرة عليها.(**أسامة ٢٠٢٢**) وعرفها (**2013 Wesabi**) بأنها المنهج أو المدخل العلمي عن طريق توقع الخسائر العارضة والمحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الآثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الادنى. في حين عرفتها (**خديجة ٢٠١٧**) بأنها أي فعل يتسبب في ضياع الأموال، مثل القروض والتغير في سعر العملة أو الفوائد العالية على الأموال المقترضة .

ت- الحصة السوقية Market share

او إنها النسبة المئوية لمبيعات المؤسسة إلى مجموع مبيعات السوق او إنها مؤشر لربحية البنوك أو نصيبها من النسبة الكلية إلى الصناعة المالية (**شهاب الدين٢٠١٦**) .

في حين عرفها (**Bertary&other2013**) بأنها نسبة مئوية من استحواذ البنك على حصة معينة من الأسواق العاملة فيها، وبأقل تكلفة ممكنة لما لهذه النسبة من أهمية قصوى في تحقيق عنصر الربحية من خلال إحتساب الودائع مقابل التسهيلات.

ثانياً :. الدراسة الإستطلاعية

إستكمالًا لما أسفرت عنه الدراسات السابقة محل الدراسة والتي تم الإطلاع عليها و الإستعانة بها في الدراسة محل البحث قامت الباحثة بالإطلاع علي التقارير اليومية للبنوك التجارية محل البحث بالإضافة إلى إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع عدد من مديرين ومسئولين البنوك التجارية حيث تم الإعتماد على إطار يتضمن عدد من الأسئلة لتكون مرشداً للمقابلات وتساعد في الحصول على بيانات وثيقة الصلة بموضوع البحث وتساعد في التوصل إلى تحديد مشكلة وتساؤلات الدراسة والتوصل الى صياغة دقيقة لفروضها.

وفيما يلي كل من أهداف الدراسة الإستكشافية وإسلوب إجرائها وأهم النتائج التى تم التوصل إليها، وذلك على النحو التالي.

أ. **الأهداف:.** يتمثل الهدف الرئيسي من إجراء الدراسة الإستكشافية في التعرف إلى أي مدى يمكن للبنوك التجارية المصرية زيادة الحصة السوقية وفقاً لممارسات الشمول المالي من خلال تفعيل إدارة المخاطر المالية.وذلك من خلال أهداف فرعية تتمثل في

١- التعرف على أي مدى يمكن للبنوك التجارية محل البحث الإحتفاظ بالحصة السوقية الحالية لديها وسبل تنميتها في المستقبل.

٢- هل تقوم إدارة المخاطر بوضع خطط إستراتيجية حديثة للتعامل مع مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان المحتملة في أي وقت.

٣- التعرف علي كيفية مواجهة البنوك للمنافسة الشديدة في تقديم وإبتكار خدمات مالية جديدة ومتنوعة إستنادًا لممارسات الشمول المالي.

ب. **إسلوب إجرائها:.** حرص البحث على إستخلاص بعض المعلومات من واقع البنوك التجارية محل الدراسة وممارستها. حيث تم تصميم إطار ليكون مرشدًا لتجميع أكبر قدر من المعلومات و تم توجيه تساؤلات الإطار إعتمادًا على المقابلات الشخصية حيث تم تنفيذ الدراسة على جانبين هما:

الجانب الأول: يتمثل في عدد من المقابلات الفردية مع بعض الخبراء ومديري إدارات المخاطر وتكنولوجيا المعلومات والمراجعة الداخلية وقسم التخطيط وبعض العاملين بالبنوك محل البحث والمسئولين عن فتح الحسابات الجديدة للعملاء الجدد بالإضافة إلى التقاريرالمالية التي تم الاطلاع عليها من شركة مصر للنشر والمعلومات والمنشورة علي مواقع البنوك محل البحث.

الجانب الثاني: تمثلت فى الإطلاع على الدراسات المتخصصة في مناقشة الشمول المالي وزيادة الحصة السوقية والمخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية المصرية.

ج- النتائج المستخلصة من الدراسة الإستطلاعية

١- وافق نسبة ١٠٠% من البنوك التجارية محل البحث علي أنهم يعملون جاهدين للحفاظ علي نسبتهم من الحصة السوقية في حين وافق ٨٠% فقط علي أن البنك يعمل علي وضع خطط حديثة بصورة دائمة لمواجهة المنافسة الشديدة وتعظيم الحصة السوقية في المستقبل ونسبة ٢٠% غير موافق. ووافق نسبة ٦٠% من البنوك على أنهم يقومون بتزويد العاملين بخطط موضوعه لزيادة الحصة السوقية وكانت نسبة ٤٠% غير موافق .

٢- وافق ٦٠% من البنوك محل الدراسة تقوم بعمل إستراتيجية لإدارة مخاطر الائتمان ونسبة ٢٠% تقوم بدراسة مخاطر الائتمان المحتملة لكل نشاط ائتماني جديد في حين أن نسبة ٧٠% تقوم بوضع خطط بديلة لمواجهة السيولة و٤٠% تقوم بوضع نظام حديث للحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية.

٣- إتفق ٨٥% من البنوك محل الدراسة أنها تمتلك موقع إلكتروني يتسم بالجودة والجدية في التحديث الستمر لكل ما هو جديد عن الخدمات المالية وأن ٥٥% من البنوك إتفقت علي أن لديها كوادر كفء تقوم بتوفير الخدمات المالية بسهولة في حين أن ٤٥% منهم وافق على أن إدارة البنك تقوم بالتركيز على تقليل الوقت لإنجاز العمليات الحسابية.

ثالثاً :. الدراسات السابقة :. تم الإطلاع على عدد من الدراسات والكتابات المرتبطة بمتغيرات البحث (الشمول المالي / المخاطر المالية / الحصة السوقية)

وفيما يلي يتم تناولها علي النحو التالي :

دراسات ذات علاقة بالشمول المالي

تناولت (**Rashdan** et al., **2020**) دراسة محددات الشمول المالي في مصرباستخدام قاعدة بيانات (Global Findex 2017) التابعة للبنك الدولي لإجراء الانحدار اللوجستي وأثبتت النتائج التجريبية أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجنس ومستوى الشمول المالي في مصر، في حين أن الأفراد الأكثر ثراءً وتعليماً وكبارالسن مشمولين بقوة أكبر في النظام المالي. كما أثبتت النتائج أن العائق الرئيسي أمام الشمول المالي هو في الواقع نقص المال مما يعيق فتح حساب رسمي أو حساب توفير أو حساب إئتمان، كما أوصت الدراسة بضرورة اتباع نهج تقدمي لمحو الأمية المالية القوية والوعي من أجل ظهور دور إيجابي للنمو الاقتصادي للشمول المالي في الاقتصاد المصري..هدفت دراسة (**محروس ٢٠٢٠**) إلى تقديم إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية للحد من المخاطر المحتملة للشمول المالي بالبنوك المصرية، وذلك من خلال تحديد كل من المخاطر المحتملة لتطبيق برامج الشمول المالي، وأنشطة المراجعة الداخلية المرتبطة بالتأكيد والاستشارات والتي تعمل علي الحد من تلك المخاطر، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة في أداء المراجعة الداخلية لأنشطتها التأكيدية والاستشارية في ظل الشمول المالي، وتمت الدراسة علي عينة من المراجعيين الداخليين، ومديري إدارات الالتزام والمخاطر وتكنولوجيا المعلومات ومديري الفروع بالبنوك المصرية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، عدم وجود اختلاف في اَراء فئات الدراسة بشأن مزايا تطبيق برامج الشمول المالي في البنوك المصرية، كما وجدت الدراسة اختلاف في اَراء الفئات بشأن المخاطر المحتملة للشمول المالي، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي لأنشطة المراجعة الداخلية التأكيدية والاستشارية في الحد من المخاطر المحتملة للشمول المالي، كما أثبتت الدراسة وجود تأثير إيجابي لمحددات فعالية المراجعة الداخلية في أداء المراجعة الداخلية لأنشطتها التأكيدية والإستشارية.

تناولت دراسة (**الرفاعي ٢٠٢٠**) بيان أثر مؤشرات الاشتمال المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد استخدمت الدراسة المنهج التطبيقي من خلال الإعتماد على البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي الأردني والبنك الدولي، والبنوك التجارية الأردنية

والخاصة بمؤشرات الاشتمال المالي، وباستخدام تحليل الإنحدار البسيط للربط بين المتغيرات المتمثلة في مؤشرات الإشتمال المالي والعائد على الموجودات في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة طردية وبدرجات متفاوتة بين مؤشرات الاشتمال المالي المختارة في هذه الدراسة والعائد للبنوك الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المؤسسات المالية الأردنية بصياغة استراتيجيات مستقبلية، تكون هدفها الأساسي زيادة الوصول المبتكر للخدمات المالية، وتحسين وتطويرالبنية التحتية للخدمات المالية، من أجل رفع مستوى الخدمات المالية الرقمية المنخفضة نسبيًا مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل.هدفت دراسة **(ضاهروأخرون ٢٠٢٠)** إلى اختبار أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في سورية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ حتي عام ٢٠١٧. تم قياس الشمول المالي بنمو عدد فروع البنوك التجارية العامة والخاصة وعدد شركات التأمين العامة والخاصة كمؤشرات لوصول الأفراد إلى الخدمات المالية، ونمو حجم القروض لدى البنوك التجارية وحجم الودائع لدى البنوك التجارية كمؤشرات لإستخدام الأفراد للخدمات المالية. كما تم قياس النمو الإقتصادي بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكانت نتائج الدراسة أن كل من حجم القروض والودائع لدى البنوك التجارية تؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة. أما عدد شركات التأمين فتؤثر بشكل إيجابي ولكن غير معنوي علي النمو الإقتصادي، كما تبين وجود أثر سلبي ولكن غير معنوي لعدد فروع البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في سورية. تناولت دراسة **(Mallick et al., 2019)** العلاقة بين تطبيق الشمول المالي والإستقرار المالي وأداء القطاع المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الشمول المالي يرتبط بزيادة استقرار البنوك في ٨٦ دولة شملتها الدراسة وانخفاض المعاملات وزيادة قاعدة الودائع وزيادة جودة وسلامة البنوك.هدفت دراسة **(إبراهيم ٢٠١٩)** إلى التعرف على أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية، حيث قامت بإجراء دراسة اختبارية علي البنوك المصرية في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧، و توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي على الاستقرار المالي والاستثمارات في البنوك المصرية، كما أنه

يمكن اعتبارالاستقرار المالي متغير وسيط بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية. هدفت دراسة (**شلبي ٢٠١٨**) لمعرفة تحديد مستوى المعرفة المالية للأفراد في جمهورية مصر العربية وأثر ذلك على الشمول المالي في ضوء دليل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والذي اعتمد عى ثلاث مؤشرات لقياس المعرفة المالية الأساسية وهى (المعرفة المالية، السلوك المالي للأفراد، والإتجاهات) وذلك لتوحيد أسس المقارنة بين الدول، وقد توصلت الدراسة الحالية والتي طبقت على عينة مكونة من ٦٧٩ مفردة من المتعاملين مع المؤسسسات المالية إلى أن هناك إنخفاض في مستوى المعرفة المالية لدى عينة الدراسة حيث سجل المؤشر ٤٤.٣% كما أن جمهورية مصر العربية تأتي في المرتبة الثلاثون في مستوى المعرفة المالية للأفراد بالنسبة لدول المقارنة، والمرتبة الثامنة في مستوى الشمول المالي، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بمحو الأمية المالية لدى المواطنين في ضوء استراتيجية قوية للتعلم المالي.

دراسات ذات علاقة بإدارة المخاطر المالية

دراسة (أمين وأخرون ٢٠٢٠) التعرف على مدى تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لمختلف خطوات ومراحل إدارة المخاطرداخل البنك وأهميته لتحقيق الاستقرار واستمرارية نشاط البنك وكانت نتائج الدراسة أن مخاطر السيولة من المخاطر التي مهما كانت دراستها حديثة أو تقليدية يصعب الحكم فيها سواء على المستوى المحلي أو الدولي ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك يتعرض لجميع المخاطر مثله مثل البنوك الأخرى وهو يعتمد على عدة طرق للحد من هذه المخاطر بصفة عامة ومخاطر السيولة بصفة خاصة. استهدفت دراسة (**الحريري ٢٠٢٠**) قياس أثر التوجه الريادي بأبعاده الثلاثة (توجه المبادرة، توجه الابتكار، توجه المخاطرة) على الأداء المصرفي المستدام بأبعاده الثلاثة (الإستدامة البيئية، الإستدامة الإجتماعية، الإستدامة الأخلاقية) في القطاع المصرفي المصري. اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي من خلال مراجعة البحوث السابقة ثم اختبار الفروض إحصائيًا بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، وتوصلت النتائج إلى أن النموذج الهيكلي المقترح للبحث الذي افترض أن التوجه الريادي يؤثر إيجابيًا على الأداء المصرفي المستدام ملائم بدرجة كبيرة. ومن ثم دعم الفرض الرئيسي للبحث والذي يشير إلى أن التوجه الريادي يؤثر بشكل

إيجابي على الأداء المصرفي المستدام. كما توصل البحث من خلال تحليل المسار إلى وجود تأثير إيجابي لجميع أبعاد التوجه الريادي (توجه المبادرة، توجه الإبتكار، توجه المخاطرة) على الأداء المصرفي المستدام بأبعاده الثلاثة (الإستدامة البيئية، الإستدامه الاجتماعية، الإستدامة الأخلاقية)، فالتوجه الريادي في البنوك له القدرة على دمج أدوات الاستدامة للأداء المصرفي والتي تتمثل في الاستدامة الاجتماعية والبيئية والأخلاقية. من خلال التطوير والإبتكار في برامج تنمية المجتمع والدمج المالي والتدريب والتعليم وبرامج الرعاية الصحية، ودمج ممارسات الإستدامة في الأداء المصرفي، وأداء جميع العمليات بصورة أخلاقية من خلال إتباع مبادئ النزاهة والحيادية والموثوقية والشفافية، ليس فقط لحماية عملاءها ولكن أيضًا للإسهام في بناء نظام مصرفي مستدام. .دراسة (أمال ٢٠١٩) هدفت إلى دراسة آليات الحوكمة في البنوك ودورها في الحد من المخاطر البنكية تجنبًا بذلك الأزمات التي يمكن أن تلحق بهذا القطاع وتؤثر بذلك على الإقتصاد العالمي ككل. وقد تم إختبار مجلس الإدارة كآلية داخلية للحوكمة وقد حاولنا معرفة خصائصه على خطر السيولة البنكية من خلال دراسة قياسة على عينة مكونة من عشرة بنوك في تونس مدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٧-٢٠١٦ وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من ثنائية رئيس مجلس الإدارة – المدير المفوض، وجود أعضاء مستقلين وأعضاء يمثلون المستثمرين المؤسسين داخل مجلس الإدارة بالإضافة إلى حجم ورأسملة البنوك، يؤثرون تأثيراً سلبياً على خطر السيولة للبنوك، ومن وجهة أخرى وجدنا أن هناك علاقة موجبة بين كل من خطر السيولة ووجود أعضاء يمثلون الدولة والمؤسسات العمومية، ومعدل البطالة. دراسة (حميد وأخرون٢٠١٩) هدفت إلى تسليط الضوء على أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية الناتجة من عمليات منح الإئتمان المصرفي، وبالأخص فيما يتعلق بالربحية المصرفية من خلال قياس وتحليل المخاطرة الإئتمانية، اذ تم اختبار مصرفين إسلاميين وهما المصرف الوطني الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي وتم استخدام المؤشرات الخاصة بالمخاطرة الإئتمانية والربحية المصرفية وبيان أهم المشاكل التي يعاني منها المصرفان من جراء المخاطرة الإئتمانية، تم تحليل هذه المؤشرات واختبارها وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي لمؤشرات المخاطرة الإئتمانية على ربحية

الخدمات المصرفية الإسلامية التي على أساسها تم قبول الفرضية البديلة دراسة (حافظ ٢٠١٧) هدفت إلى دراسة مدى استخدام البنوك المصرية للممارسات وأساليب إدارة المخاطر للقضاء على المخاطر المرتبطة بنشاط أعمالها داخل القطاع المصرفي المصري وأيضًا للمقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية ذات الفروع الإسلامية من حيث ممارسات إدارة المخاطر ثم استخدام استبيان موحد لتغطية الجوانب الرئيسية لإدارة المخاطر(فهم المخاطر، ممارسات إدارة المخاطر، وأخيرًا أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك على اختلاف أنواعها والعاملة في السوق المصرفي المصري باستخدام عينة تشمل ٣٦ بنك من البنوك العاملة في السوق المصرفي المصري. تم توزيع الإستبيان على رؤساء إدارات المخاطر داخل البنوك وتم تدعيم ذلك أيضًا من خلال المقابلات الشخصية. وأثبتت النتائج بأن أكثر أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية والتجارية التقليدية في مصر ذات الفروع الإسلامية العاملة في السوق المصري هي كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وأثبتت النتائج بأن البنوك التقليدية أكثر كفاءة في إدارة المخاطر واستخدام تقنيات وممارسات أكثر تطورًا بالمقارنة بكل من البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية ذات الفروع الإسلامية.

دراسة (فريد ٢٠١٧) هدفت إلى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة للمصارف التجارية العراقية للفترة ما بين (٢٠٠٨-٢٠١٣) لستة من المصارف التجارية العراقية لإختبار فرضيات الدراسة تم استخراج النسب المئوية التي تمثل مؤشرات السيولة والربحية واستعمال إسلوب تحليل الإنحدارالبسيط (معامل الإرتباط ومعامل التحديد) واختبار(T) كأدوات للتحليل من خلال البرنامج الإحصائي spss، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة أو عكسية بين كل من العائد على الموجودات من جهة ونسبة النقد إلى الموجودات والقروض إلى الودائع من جهة أخرى ووجود علاقة سالبة بين العائد على حقوق المساهمين من جهة وبين نسبة النقد إلى الموجودات ونسبة القروض إلى الودائع من جهة أخرى.

هدفت دراسة (شريف وأخرون ٢٠١٦) إلى تحليل ممارسات إدارة مخاطر الإئتمان التي تلتزم بها البنوك التجارية في الأردن وأثرها على جودة الأرباح في القطاع المبحوث وذلك في الفترة من عام

٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإستعانة بمؤشرات مالية لقياس إدارة مخاطر الإتمان وأثرها على جودة الأرباح، وتم الإعتماد على إستبانة تم تصميمها لغايات تحديد ذلك الأثر بصورة إحصائية وذلك ضمن العينة المعتمدة من ثمانية بنوك تجارية أردنية، وقد أظهرت النتائج أن هناك أثرًا لإدارة مخاطر الإئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني، حسب ما أظهرته نتائج المؤشرات المالية بالإضافة إلى نتائج إجابات العينة على الإستبانة المعتمدة.

دراسات ذات علاقة بسبل تنمية الحصة السوقية

دراسة (القحطاني٢٠٢٠) هدفت إلى التعرف عن أثر الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية على معدل العائد على الأصول وعلى معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف السعودية حيث تكونت عينة الدراسة من جميع المصارف السعودية والتي اشتملت على أثنى عشر مصرفًا، المدرجة في سوق الأوراق المالية عام ٢٠٠٨ وما قبل ٢٠١٨ واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق استخدام تحليل لوحة البيانات (panel data) ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الحصة السوقية تؤثر إيجابيًا على معدل العائد على الأصول بينما لا تؤثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية على معدل العائد على حقوق الملكية ومن أهم التوصيات التي وردت في الدراسة ضرورة العمل على تخفيض نسبة العوائد على التسهيلات الائتمانية مما قد يساهم في زيادة حصتها السوقية. بالتالي زيادة المساهمة في تحقيق الأرباح. والعمل على التوازن بين السيولة والربحية من خلال المحافظة على الحصة السوقية في حجم الودائع لإعطاء المصرف قدرة أكبر على منح التسهيلات الائتمانية وبالتالي زيادة الأرباح في المصارف. هدفت دراسة (Mashali et al., 2020) إلى كيفية تطوير الخدمات المصرفية وأثرها على حصة السوق في البنوك الإيرانية تم مقابلة الخبراء في البنك المركزي في إيران وبعض فروع البنوك الأخرى في طهران وتم عمل إستبيان خاص بالخبراء الماليين داخل البنك واستخدمت الدراسة الإنحدار الخطي وأشارات النتائج أن الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف تؤثر بشكل إيجابي على تنمية الحصة السوقية وجذب عملاء جدد والحفاظ على حصة البنك الحالية أما فيما يخص بتطوير ماكينة الصراف الآلي فأثبتت النتائج أن تأثيرها ليس قوي علي حصة البنك في السوق المصرفي. دراسة (Mutmainah et

al.,2020) هدفت إلى تحليل تأثير نسبة كفاية رأس المال، والعائد على الأصول، والتمويل المتعثر، ونسبة التمويل إلى الودائع، وعدد الفروع للبنوك محل الدراسة على الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في إندونيسيا. تم الإستعانه لهذه الدراسة على التقارير المالية ربع السنوية للمصارف للفترة من مارس ٢٠١٧ إلى سبتمبر ٢٠١٩ حيث تم إستخدام الانحدار الخطي المتعدد بمساعدة برنامج spss. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن العائد على الأصول والنسبة وعدد فروع البنوك لها تأثير إيجابي على الحصة السوقية للمصارف في إندونيسيا. في حين أن نسبة كفاية رأس المال والتمويل المتعثر والتمويل إلى نسبة الودائع ليس لها أي تأثير على الحصة السوقية للخدمات المصرفية في إندونيسيا.. تناولت دراسة (**Hassan** et al., **2019**) إلى دراسة العوامل التي تؤثر على الحصة السوقية للبنوك في إندونيسيا حيث استخدمت الدراسة دراسة وصفية تحليلية لوصف وتحليل البيانات التى تم الحصول عليها بناًء على البيانات الأولية والثانوية وأثبتت الدراسة أن هناك عوامل أساسية تؤثر مباشرة على الحصة السوقية وهي إفتقار للموارد البشرية داخل البنوك محل الدراسة التي لديها وعي كامل وعدم الاهتمام بالأمية المالية. دراسة (**Khairudin** et al., **2019**)إلى دراسة تأثير الأداء المالي على حصة السوق في البنوك المصرفية في إندونيسيا حيث تم قياس الاداء المالي بالعائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض ونسبة الودائع وتم قياس الحصة السوقية من خلال نسبة الودائع وأثبتت النتائج أن العائد علي الأصول والودائع والقروض تؤثر علي نسبة حصة السوق المصرفية تأثير مباشر أما نسبة كفاية رأس المال ليس لها تأثير علي حصة البنك في السوق. هدفت دراسة (**Nizar** et al.,**2018**) إلى التعرف على المتغيرات التي تؤثر على الحصة السوقية للبنوك في إندونيسيا حيث استخدمت الدراسة تحليل الإنحدار المتعدد لتحليل العوامل التى لها تأثير على الحصة السوقية للبنوك وأثبتت الدراسة أن المتغير الأكثر تأثيرًا على الحصة السوقية بالبنوك هي نسبة الودائع في حين أن معدل الفائدة ومعدل العائد على الأصول لا تؤثر على الحصة السوقية بالبنوك .هدفت دراسة (**Rahmawat** et al., **2018**) في التعرف على محددات الحصة السوقية في البنوك الإسلامية بإندونيسيا وكانت نتائج الدراسة أن هناك بعض العوامل تعتبر أكثر تأثيرًا من غيرها علي حصة السوق كالفاءة

التشغيلية ومعدل الفائدة حيث أن المتغيرات التي لا تؤثر على حصة السوق نسبة الربحية ونسبة السيولة وقد أوصت الدراسة أن البنوك محل الدراسة في حاجة إلى تقوية العوامل الداخلية لسرعة نمو الحصة السوقية لها. دراسة (**الساعاتي ٢٠١٨**) هدفت إلى التعرف على أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال بيان أثر المتغيرات المستقلة وهي (الودائع المصرفية، ودائع العملاء، التسهيلات الائتمانية، ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع) على المتغير التابع، والذي تم قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات وهي (العائد العائد على حقوق الملكية، العائد للسهم، القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية ، على الأصول للسهم، و القيمة الدفترية للسهم تم تطبيق الدارسة على جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لحجم التسهيلات الائتمانية المباشرة على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم كما أشارت إلى وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لنسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع على كل من العائد للسهم والعائد على حقوق الملكية كما أوصت الدارسة بتطوير وتنويع الخدمات المصرفية وأيضا العمل على تعدد صور إستثمار أموال المودعين، وعدم اقتصارها على منح التسهيلات الائتمانية من أجل العمل على تطوير الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. استهدفت دراسة(Lyndong2016) العلاقة بين الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية وبين ربحية البنوك حيث تم طبيق البحث علي البنوك المدرجة في بورصة نيجيريا خلال سلسلة زمنية للفترة من (٢٠٠٣،٢٠١٣) وكانت نتائج الدراسة ان منح الائتمان يؤثر بشكل إيجابي علي البنوك وربحيتها ويرجع السبب لذلك للفوائد التي يفرضها البنك علي المقترضين. دراسة (**شهاب الدين٢٠١٦**) هدفت إلى بيان أثر الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية . وقد أجريت الدراسة على كافة البنوك التجارية الاردنية المدرجة في سوق عمان للأسهم التي بلغ عددها ١٣ بنك للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، حيث تم أولاً إحتساب الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية لهذه البنوك والتي تمثل المتغير المستقل، والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة. وكانت أهم نتائج الدراسة تبين وجود علاقة

طردية ما بين الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية والعائد على الاصول تبين أيضًا أن تأثير الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية أكبر على العائد على الاصول ووجود علاقة طردية ما بين الحصة السوقية والعائد على حقوق الملكية.

- **<u>أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة</u>**

من خلال الاطلاع علي الدراسات السابقة في مختلف جوانبها يمكن أن نستخلص الاتي

١- إتفق العديد من الدراسات ومنها (Shihadeh et al,2018)، (Anshari2020 et al,2020) على أن الشمول المالي يؤثر علي إنخفاض المخاطر المصرفية المحتملة وايضا قد ساهم في تعزيز وقدرة البنوك علي مواجهة المخاطر.

٢- توصلت دراسة(Abdelmonem2020) في دراسة لثمان دول منهم مصر أن هذه البلدان الأكثر تعرضًا لمخاطر الائتمان واتفقت تلك الرداسة مع دراسة (Guoping et al,2019) أن من اشد أنواع المخاطر وأكثرهم خطرًا على البنوك هي مخاطر الائتمان حيث تؤدي إلى تذبذب في قيمة الاصول.

٣- توصل العديد من الدراسات الي انه هناك علاقة مباشرة وقوية بين تطبيق الشمول المالي وزيادة أداء البنوك للحفاظ علي الحصة السوقية وكسب حصص أقوى في السوق المصرفي .

٤- اتفقت الكثير من الدراسات منها (Bahri et al, 2020) ، (Ambrose et al., 2019)على أن المخاطر المالية تؤثر بشكل كبير على البنوك و بالأخص مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الصرف نظراً للتحركات الاقتصادية الغير متوقعه هى الأكثر تأثيراً على البنوك مما يعوق أداء البنك ويجعل الحصة التسويقية مذبذبة.

٥- اتفق كلا من (Khairudin2019) ودراسة (Lyndong 2016) علي قياس الحصة السوقية للبنوك من خلال الحصة السوقية من الودائع والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية واختلفت معهم دراسة(بشينه وأخرون٢٠١٨) في قياس الحصة السوقية للبنوك من خلال الحصة السوقية من الاصول.

٦- اعتمد العديد من الدراسات أبعاد الشمول المالي الثلاث التي اعتمدها البحث الحالي (Shihadeh et al.,2018) حيث اعتمدت الدراسة الحالية على أبعاد المخاطر المالية التي اتفق عليها الكثير من الدراسات السابقة ،(أيوب ٢٠١٩)، (الحريري٢٠٢٠) حيث تم الإعتماد على أبعاد الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية إستنادًا لدراسة (Khairudin2019) ودراسة (Lyudong2016) لقياس الحصة السوقية من الودائع.

- **أوجة الاختلاف بين الدراسة الحالية والدارسات السابقة**

تتناول الدراسة الحاية العلاقة بين الشمول المالي الحصة السوقية في ظل وجود المخاطر المالية كمتغير وسيط وهي العلاقة التي لم يتم دراستها من جانب الباحثين (في حدود ما توصلت إليه الباحثة) وذلك بغرض التعرف على مدى قدرة البنوك في زيادة الحصة السوقية في ظل ممارسات الشمول المالي من خلال تفعيل إدارة المخاطر .

رابعًا:. مشكلة الدراسة

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في شكل تساؤل عام علي النحو التالي :

هل تطبيق الشمول المالي بالبنوك المصرية التجارية يمكن من خلاله زيادة الحصة السوقية وذلك من خلال تفعيل إدارة المخاطر المالية.

وبصورة تفصيلية يتم التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :.

أ- هل يمكن زيادة الحصة السوقية بالبنوك التجارية من خلال ممارسات الشمول المالي إعتماداً علي إدارة المخاطر المالية.

وينقسم هذا التساؤل إلى عدة تساؤلات فرعية.

(١) هل تطبيق ممارسات الشمول المالي بالبنوك التجارية المصرية يؤثر علي المخاطر المالية.

(٢) إلى أي مدي يمكن أن يؤثر الشمول المالي علي زيادة الحصة السوقية بالبنوك التجارية المصرية.

(٣) هل يمكن أن تؤثر المخاطر المالية علي الحصة السوقية بالبنوك التجارية المصرية.

ب- هل تختلف البنوك التجارية باختلاف نوع الملكية من حيث تطبيق الشمول المالي .

ج- هل تختلف البنوك التجارية باختلاف نوع الملكية من حيث قدرتها على المخاطر المالية.

د- هل تختلف البنوك التجارية باختلاف نوع الملكية من حيث قدرتها علي زيادة الحصة السوقية .

رابعا: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في " عرض وتحليل مدي إمكانية البنوك التجارية المصرية لزيادة الحصة السوقية وذلك من خلال تفعيل إدارة المخاطر إستنادًا لممارسات الشمول المالي، وذلك سعيًا نحو تحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف إلى أي مدى يمكن للبنوك التجارية زيادة الحصة السوقيه في ظل تفعيل إدارة المخاطر إستنادًا لممارسات الشمول المالي.
٢. التحقق من مدي تأثير تطبيق ممارسات الشمول المالي علي المخاطر المالية بالبنوك التجارية المصرية.
٣. التعرف علي أي مدي يمكن أن يؤثر الشمول المالي على زيادة الحصة السوقية بالبنوك التجارية المصرية.
٤. التعرف علي مدى تأثير المخاطر المالية على الحصة السوقية بالبنوك التجارية المصرية
٥. التحقق من طبيعة الاختلاف بين البنوك التجارية باختلاف نوع الملكية وفق متغيرات الشمول المالي.
٦. التحقق من طبيعة الاختلاف بين البنوك التجارية باختلاف نوع ملكيتها وفق متغيرات المخاطر المالية.
٧. التحقق من طبيعة الاختلاف بين البنوك التجارية باختلاف نوع ملكيتها وفق متغيرات الحصة السوقية.

خامسا : أهمية الدراسة

وفي ضوء ما سبق تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

١.المساعده في التوصل إلى العوامل التي تساعد على زيادة الحصة السوقية للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

٢. التأكد من تطبيق الشمول المالي للحد من المخاطر المالية المحتملة .

٣. المساعده في تحديد أهم المخاطر المالية التي تؤثر علي الحصة السوقية للبنوك التجارية محل الدراسة.

٤. إلقاء الضوء على المخاطر التى تؤثر على تفعيل سياسة الشمول المالي .

٥. التعرف على المخاطر التي تؤثر على قدرة البنوك لمواجهة المنافسة المصرفية وكسب حصص سوقية جديدة

٦. من الناحية العملية تقديم مقترح للإستفادة القصوى من تطبيق الشمول المالي والعمل على الحفاظ وزيادة الحصة السوقية من خلال تدعيم إدارة المخاطر المالية .

الفرض الرئيسى الاول

لا توجد علاقة مباشرة ذات دلاله احصائية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) فى البنوك محل الدراسة والحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع) من خلال ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) كمتغير وسيط

وينبثق منه الفروض الفرعية التاليه

١. لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) على ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة)

٢. لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع)

٣. لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع)

الفرض الرئيسى الثانى

"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغيرات الدراسة وفقاً للعوامل الديموجرافية (نوع ملكية البنك، الإدارة التابع لها العاملون و عدد سنوات الخبرة في البنك).

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في العناصر الرئيسية التالية:

(١) **بالنسبة للحدود الخاصة بمجتمع الدراسة:** وسيتم تطبيق الدراسة على البنوك التجارية وتم اختيار البنوك التجارية بالقاهرة الكبري كعينة حيث أن البنوك تنفذ عملياتها وفق سياسات عمل مصرفي ثابتة توضع من خلال البنك المركزي المصري ويقرها مجلس إدارة البنك

(٢) **بالنسبة للحدود الخاصة بموضوع الدراسة:** يتمثل المتغير المستقل في تطبيق فاعلية أبعاد الشمول المالي والتي تم التوصل إليه من خلال الدراسة الاستطلاعية والدراسات السابقة والتي تمثلت في (الوصول للخدمات المالي ، جودة الخدمات المالية ، إستخدام الخدمات المالية) وذلك إعتماداً لمقياس :.(البنك الدولي ٢٠١٧ ، Shihadeh2018) في حين يتمثل المتغير التابع في أبعاد الحصة السوقية (الحصة السوقية من التسهيلات، الحصة السوقية من الودائع) وذلك إعتمادًا على مقياس(Etale 2016، Aminah 2019) ويتمثل المتغير الوسيط في أبعاد المخاطر المالية (مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) وذلك إعتمادًا على مقاييس(صالح ٢٠١٠ ، بهية ٢٠١١)

(٣) **بالنسبة للحدود المكانية** : اقتصرت الدراسة الميدانية علي البنوك التجارية محل الدراسة متمثلة في ((البنك الاهلي المصري، بنك مصر، بنك قناة السويس، بنك التعمير والاسكان، البنك المصري الخليجي(EG) بنك قطر الوطني الاهلي (Qnb Alahli)))

خامسا: متغيرات الدراسة واساليب القياس

١- المتغير المستقل: الشمول المالي

تم الاعتماد علي المقياس الذي قدمتة دراسة (Shihadeh2018) ، (جعفر٢٠٢٠) ومؤشر الذي اعتمد علية (البنك الدولي ٢٠١٧) عن طريق ثلاث ابعاد تتمثل في كل من (إستخدام الخدمات المالي،الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية).

٢- المتغير الوسيط : المخاطر المالية

تعددت انواع المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك وقد أهتمت الدراسة الحالية علي الاعتماد علي نوعين من المخاطر المالية والتي تعتبر اشدهم خطرا علي البنوك وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وتم الاعتماد علي ابعاد كلا من (صالح٢٠١٠)، (بهية٢٠١١).

٣- المتغير التابع:. الحصة السوقية

قد استندت الدراسة الحالية لمتغير الحصة السوقية في الاعتماد علي الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية علي مقياس دراسة (**Lyndong**2016) والحصة السوقية للودائع علي مقياس دراسة (Khairudin 2019).

يمكن تناول مقترح للعلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي .

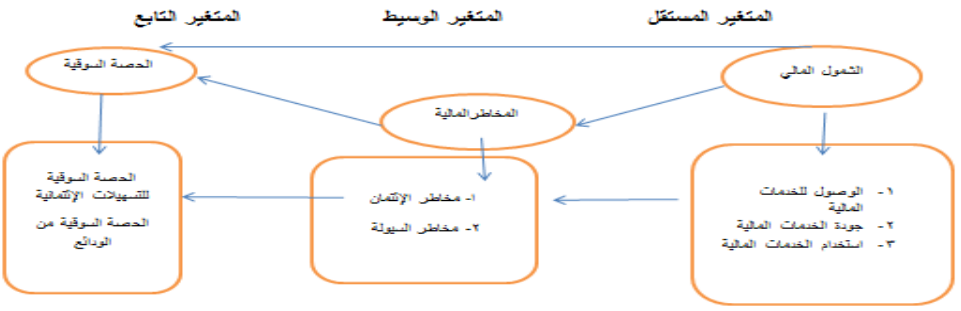

تاسعا: تقييم الاعتمادية والصلاحية للمقاييس المستخدمة فى الدراسة

تمت المعالج الاحصائية من خلال إجراءات تطبيق استبيان الدراسة والذي اعتمد بناء أداتها على:

- الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع.
- المقابلات مع الخبرات والمختصين.

لتحديد درجة صلاحية ومدي الاعتماد على الأداة المستخدمة في قياس استجابات مفردات العينة وذلك قبل إجراء التحليل الإحصائي، قامت الباحث باستخدام كل من:

- ثبات أداة الدراسة
- الصدق الداخلي لمحاور الدراسة

١- <u>ثبات أداة الدراسة</u>:

يتم بقياس درجة مصداقية النتائج المحققة لكل بند من بنود الاستقصاء، والذي يعتمد في المقام الأول على معامل الارتباط، وبالتالي فمن الضروري أن يكون المعيار الأساسي هو اختبار لمعنوية معامل الارتباط. ويتم عن طريقة التأكد من صلاحية هذه البيانات للتطبيق الإحصائي. أن المقصود بثبات الاستبيان هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويدل الثبات على اتساق النتائج، بمعنى إذا كرَّر الباحث القياس وتحصل على نفس النتائج.

تم اختبار ثبات وصدق الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة باستخدام اسلوبين وهما:

- الصدق والثبات
- صدق الاتساق الداخلي

أ- صدق أداة جمع البيانات

يعد الصدق من الأمور المطلوب توافرها في أداة جمع البيانات لمعرفة قدرة كل عبارة من عباراتها على قياس ما وضعت لقياسه، وللتحقق من صدق الأداة ومدى صلاحيتها للدراسة. ويقصد بالصدق بأن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

ب- ثبات أداة جمع البيانات

هناك العديد من الطرق لحساب ثبات أداة جمع البيانات منها طريقة ألفا كرونباخ، طريقة إعادة تطبيق الاختبار وفي هذه الدراسة يتم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لحساب درجة الثبات باستخدام معامل (α) وفقا للمعادلة التالية:

$$\alpha = \frac{k}{k-1}\left[1 - \frac{\sum S_i^2}{S_t^2}\right]$$

قياس الثبات والصدق لجميع محاور الدراسة

المحاور	Alpha Cronbach's الثبات	عدد العبارات	الصدق
المحدد الأول : الوصول للخدمات المالية	0.816	8	0.903
المحدد الثاني : إستخدام الخدمات المالية	0.793	6	0.891
المحدد الثالث : جودة الخدمات المالية	0.788	4	0.888
الشمول المالي	0.914	18	0.956
المحدد الأول: مخاطر الائتمان	0.824	4	0.908
المحدد الثاني: مخاطر السيولة	0.791	5	0.889
المخاطر المالية	0.854	9	0.924
الحصة السوقية	0.802	5	0.896
اجمالي الاستبيان	0.857	32	0.926

طبقا لجدولبلغت قيمة ثبات المقياس لإجمالي محاور ٠.٨٥٧ بمعامل صدق ذاتي ٠.٩٢٦ الأمر الذي يدل على ثبات اتجاهات المستقصي آرائهم بدرجة مرتفعة، وأن معاملات ثبات كل محور من محاور الدراسة تتراوح بين ٠.٧٩١ للمحور " مخاطر السيولة " إلى ٠.٩١٤ لاجمالي محور " الشمول المالي"، وعن صدق المقياس فإن جميع محاور لها قيم صدق مرتفعة. ويتسم هذا الثبات بالارتفاع (قيم الثبات جميعها أكبر من ٠.٦٠٠)، وكذلك درجة صدق مرتفعة.

وهذا يدل على إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية كما يمكن أن تعمم نتائجها نظراً لصدقها.

٢- صدق المحتوي **Content Validity :**

يعكس صدق المحتوي الدرجة التي يقيس فيها المقياس ما أعد لقياسة في محتوي معين من خلال التحليل المنطقي المحتوي المقياس او التحقق من تمثيلة للمحتوي المراد قياسة وعلية فان تحقق درجة عالية من صدق المحتوي لمقياس ما هي الا دلالة علي ان فقرات المقياس تمثل نطاق السلوك المراد قياسة تمثيلا جديا وقد تم استخدام صدق المحتوي وذلك للتاكد من صدق عبارات الاستقصاء، سواء من ناحية العلمية والتطبيقة

معدل الاستجابة على قوائم الاستقصاء

بعد جمع ومراجعه البيانات اللازمة والتى تطلبتها طبيعه مشكلة الدراسة، تمثلت نسبة الاستجابة لعينة الدراسة من مسئولى الادارات بالبنوك التجارية محل الدراسة وفقا لنوع ملكية البنك كما هو موضح بالجدول

جدول رقم (٤_١)

معدل الاستجابة على قائمة الاستقصاء محل الدراسة

البنك	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم المستبعده	عدد القوائم الصحيحه	معدل الاستجابة
قطاع عام	١٦١	١٥٤	٨	١٤٦	%٩١
قطاع اجنبى	١١٣	١١٠	٦	١٠٤	%٩٢
قطاع مشترك	١١٠	١٠٦	٤	١٠٢	%٩٣
الاجمالى	٣٨٤	٣٧٠	١٨	٣٥٢	%٩٢

المصدر: بيانات التحليل الاحصائى

الجدول يعرض معدل الاستجابة على قائمة الاستقصاء الموزعة على ثلاثة أنواع من البنوك: قطاع عام، قطاع أجنبي، وقطاع مشترك. إليك تحليل البيانات الواردة في الجدول:

١. **العدد الإجمالي للقوائم الموزعة:**
   - تم توزيع ٣٨٤ قائمة استقصاء على مختلف القطاعات.
   - حظي القطاع العام بأكبر عدد من القوائم الموزعة (١٦١ قائمة)، يليه القطاع الأجنبي (١١٣ قائمة)، ثم القطاع المشترك (١١٠ قائمة).
٢. **العدد الإجمالي للقوائم المستلمة:**
   - تم استلام ٣٧٠ قائمة من أصل ٣٨٤، مما يشير إلى معدل استجابة إجمالي قدره ٩٦% تقريبًا.
   - القطاع العام استلم ١٥٤ قائمة من أصل ١٦١ (حوالي ٩٦% من القوائم الموزعة).
   - القطاع الأجنبي استلم ١١٠ قوائم من أصل ١١٣ (أيضًا حوالي ٩٧%).
   - القطاع المشترك استلم ١٠٦ قوائم من أصل ١١٠ (حوالي ٩٦%).
٣. **عدد القوائم المستبعدة:**
   - تم استبعاد ١٨ قائمة في المجموع، تتوزع على جميع القطاعات.
   - تم استبعاد ٨ قوائم من القطاع العام، و٦ من القطاع الأجنبي، و٤ من القطاع المشترك.
٤. **عدد القوائم الصحيحة:**
   - تم تحليل ٣٥٢ قائمة صحيحة، وهو ما يمثل حوالي ٩٢% من العدد الإجمالي للقوائم المستلمة.
   - القطاع المشترك حقق أعلى عدد من القوائم الصحيحة نسبةً إلى القوائم المستلمة، حيث كانت ١٠٢ قائمة صحيحة من أصل ١٠٦ مستلمة.
   - القطاع الأجنبي كان له ١٠٤ قوائم صحيحة من ١١٠ مستلمة.
   - القطاع العام كان لديه ١٤٦ قائمة صحيحة من أصل ١٥٤ مستلمة.

٥. **معدل الاستجابة:**

- معدل الاستجابة الإجمالي لجميع القطاعات كان ٩٢%، وهو معدل استجابة مرتفع يشير إلى فعالية توزيع الاستقصاء وجدية المشاركين في الاستجابة.
- القطاع المشترك حقق أعلى معدل استجابة بلغ ٩٣.%
- القطاع الأجنبي جاء في المرتبة الثانية بمعدل استجابة بلغ ٩٢.%
- القطاع العام كان لديه أدنى معدل استجابة بنسبة ٩١.%

الاستنتاجات:

- **كفاءة التوزيع والاستجابة** :جميع القطاعات أظهرت معدلات استجابة عالية جدًا، مما يعكس فعالية منهجية توزيع الاستقصاء وقدرة الباحثين على تحفيز المشاركين على الاستجابة.
- **جودة البيانات** :تم استبعاد عدد قليل من القوائم (١٨ من أصل ٣٧٠)، مما يشير إلى أن معظم البيانات كانت قابلة للاستخدام والتحليل.
- **معدل الاستجابة المرتفع** :معدل الاستجابة المرتفع في جميع القطاعات يشير إلى وجود اهتمام جيد من قبل المشاركين، مما يعزز من مصداقية النتائج المستخلصة من التحليل.

الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة

المتغيرات الديموجرافية		التكرار	النسبة
ملكية البنك	قطاع عام	146	41.5
	قطاع اجنبي	104	29.5
	قطاع مشترك	102	29
سنوات الخبرة	أقل من ٥	100	28.4
	من ٥ إلى ١٥	117	33.2
	اكثر من ١٥	135	38.4
الإدارة التابع لها العاملون	الإئتمان	118	33.5
	التخطيط والمراجعة	99	28.1
	الإدارة العليا	135	38.4
الاجمالي		352	100

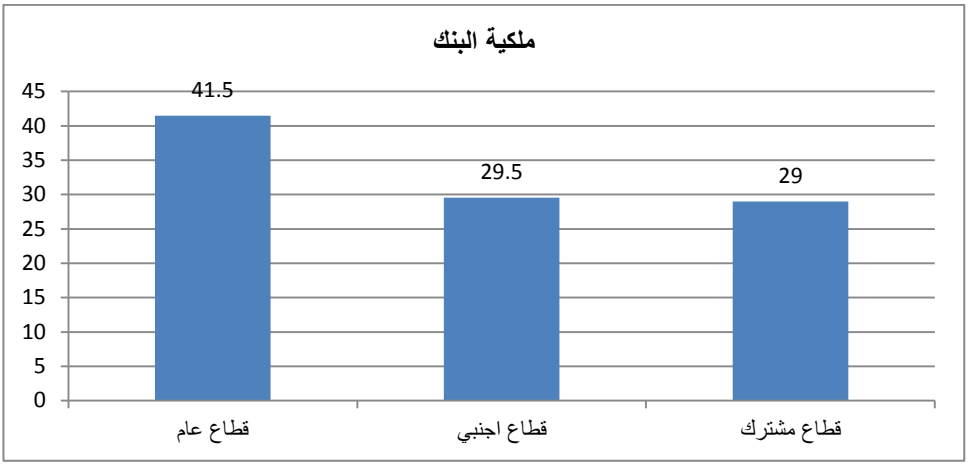

ملكية البنك

يوضح الشكل السابق توزيع عينة الدراسة وفقاً ملكية البنك لافراد عينة الدراسة، ومثلت القطاع العام حوالي ٤٢% من العينة، وحوالي ٣٠% من بنوك القطاع الاجنبي، أما بنوك القطاع المشترك فتمثلوا ٢٩% من العينة. . وبهذا نجد ان عينة الدراسة ممثله لمجتمع الدراسة والذي يعكس البيئة الأصلية.

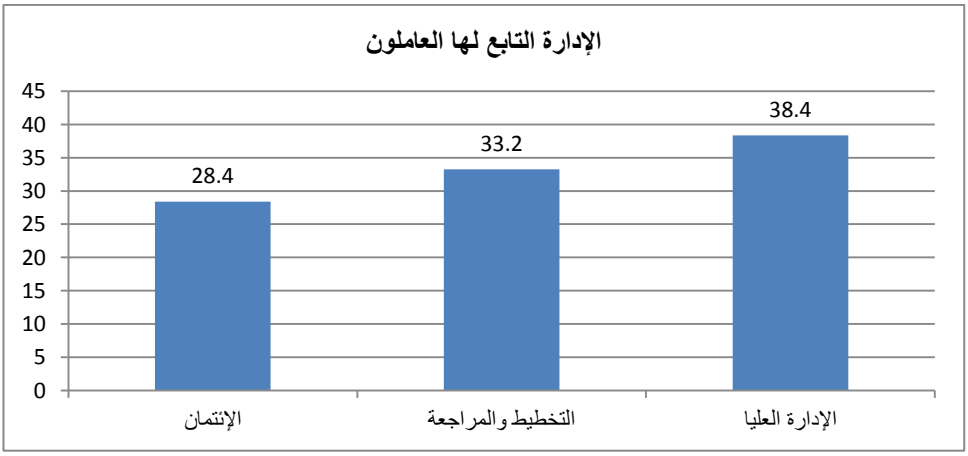

الادارة التابع لها العاملون

يوضح الشكل السابق توزيع عينة الدراسة وفقاً للادارة التابع لها افراد عينة الدراسة، ومثلت الادارة العليا حوالي ٣٨% من العينة، وحوالي ٣٣% من ادارة التخطيط والمراجعة، أما ادارة الائتمان فتمثلوا ٢٨% من العينة. . وبهذا نجد ان عينة الدراسة ممثله لمجتمع الدراسة والذي يعكس البيئة الأصلية.

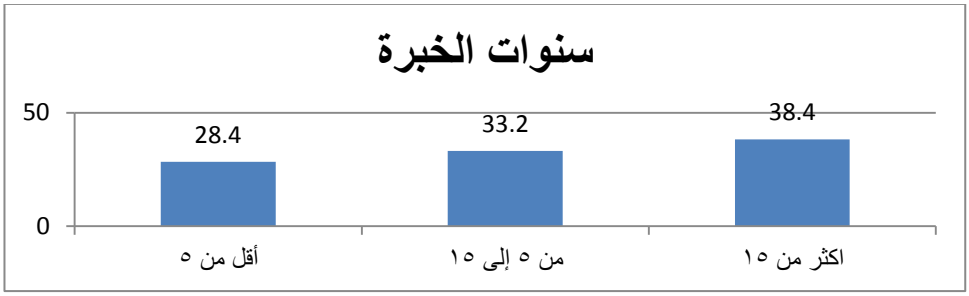

شكل (٤_٣)

سنوات الخبرة

يوضح الشكل السابق توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة لافراد عينة الدراسة، ومثلت الافراد من ذوي الخبرة أكثر من ١٥ سنة ٣٨.٤% من العينة، وحوالي ٣٣% منهم منذوي الخبرة من ٥ الى ١٥ سنه ، أما أقل من ٥ سنوات فتمثل ٢٨.٤% من عينة الدراسة. وهذه النتيجة يمكن الاعتماد علي أراءهم في اختبار الفرضيات.

١- المعلمات الاحصائية الرئيسية لمتغيرات الدراسة

يتم في هذا الجزء من الدراسة بعرض الإحصاءات الوصفية لعبارات ومحاور الدراسة وذلك لكل من اقسام الاستبيان (المتغير المستقلة والمتغير الوسيط والمتغير التابع). واثبات الاختبارات الاحصائية لفروض الدراسة.

(أ) – الإحصاءات الوصفية لعبارات ومحاور الدراسة

يتم عرض البيانات من خلال حساب النسب المئوية لكل من اجابات المستقصي منهم وذلك لجميع عبارات المحور وكذلك اجمالي المحور وذلك لكل من أقسام الاستبيان (المتغير المستقلة والمتغير

الوسيط والمتغير التابع). كما تم قياس كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية لكل عبارة وكانت النتائج كما في الجدول التالى :

- **أولاً : المتغير المستقل "الشمول المالي":**

يعرض الجدول التالي أهم نتائج التحليل الاحصائي الوصفي **للمحدد الأول : الوصول للخدمات المالية** حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الاهمية النسبي لكل فقرة من فقرات البعد، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٤_٣)

الوصول للخدمات المالية

	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
يهتم البنك بتوظيف الوسائل التكنولوجية في تقديم مختلف الخدمات	107	30.4%	175	49.7%	50	14.2%	14	4.0%	6	1.7%	4.03	0.872	80.6%	21.6%
يقوم البنك بتبسيط الإجراءات الخاصة بفتح مختلف الحسابات	126	35.8%	157	44.6%	48	13.6%	19	5.4%	2	0.6%	4.10	0.868	81.9%	21.2%
يهتم البنك بتحفيز عملائة على الاستفادة بالتسهيلات الائتمانية لتدعم تمويل المشاريع الصغيرة	99	28.1%	125	35.5%	84	23.9%	28	8.0%	16	4.5%	3.75	1.089	74.9%	29.1%
يمتلك البنك ما يكفي من الفروع في المناطق المختلفة تسمح للعملاء بالحصول على الخدمات البنكية	104	29.5%	148	42.0%	55	15.6%	39	11.1%	6	1.7%	3.87	1.017	77.3%	26.3%
يوفر البنك ما يكفي من ماكينات الالكترونية(ATM)	160	45.5%	137	38.9%	41	11.6%	11	3.1%	3	0.9%	4.25	0.844	85.0%	19.9%
يعمل البنك على ابتكار منتجات جديدة تتناسب مع متطلبات العملاء	172	48.9%	119	33.8%	41	11.6%	16	4.5%	4	1.1%	4.25	0.911	84.9%	21.5%
يمكن إجراء أي معاملات بنكية عن طريق التطبيق الالكتروني بغض النظر عن المكان الذي يتواجد فيه العميل	167	47.4%	119	33.8%	45	12.8%	18	5.1%	3	0.9%	4.22	0.915	84.4%	21.7%
يتم تطوير إجراءات العمل لمواكبة المتغيرات المتنوعة لمختلف شرائح العملاء.	139	39.5%	123	34.9%	31	8.8%	32	9.1%	27	7.7%	3.89	1.237	77.9%	31.8%
المحدد الأول : الوصول للخدمات المالية											4.04	0.646	80.9%	16.0%

- متوسط جميع العبارات يساوي (٤) تقريبياً وهذا يدل على إتجاه آراء العاملين بالبنوك نحو الموافقة الي حد ما على جميع عبارات هذا البعد، وذلك يدل على ان اجابات المستقصي منهم تشير اتجاه ايجابي على هذه العبارات، بالنسبة لمعامل الاختلاف لجميع العبارات أقل من (٤٠%) مما يؤكد قبول تجانس غالبية آراء العينة، وأن الأهمية النسبية لجميع عبارات هذا البعد (٧٤.٩% – ٨٥%) تشير إلي وجود درجة أهمية مرتفعة لهذه العبارات وفقاً لإدراك مفردات العينة.

وأيضاً ترتيب العبارات، جاءت العبارة " يوفر البنك ما يكفي من الماكينات الالكترونية (ATM)" في المركز الأول بمتوسط 4.25 بدرجة أهمية 85%، وفي المركز الأخير العبارة "يهتم البنك بتحفيز عملائة على الاستفادة بالتسهيلات الائتمانية لتدعم تمويل المشاريع الصغيرة" بمتوسط ٣.٧٥ بدرجة أهمية ٧٤.٩% .

بالنسبة لإجمالي لبعد "الوصول للخدمات المالية" بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.04 من ٥) ووزن نسبي (80.9%) وهذا يشير الي أن الوصول للخدمات المالية حاحدى مكونات الشمول المالي للعاملين بالبنوك التجارية المصرية تعتبر مرتفع الأهمية .

يعرض الجدول التالي أهم نتائج التحليل الاحصائي الوصفي **المحدد الثاني : إستخدام الخدمات المالية** حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الاهمية النسبي لكل فقرة من فقرات البعد، وكانت النتائج كما يلي:

إستخدام الخدمات المالية

	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
يعمل البنك علي التنوع في شهادات الاستثمار لجذب العميل	149	42.3%	127	36.1%	51	14.5%	18	5.1%	7	2.0%	4.12	0.970	82.3%	23.6%
يتم تحديث البيانات المتوافرة لصفحة البنك لاطلاع العميل علي كل ما هو جديد	176	50.0%	133	37.8%	30	8.5%	8	2.3%	5	1.4%	4.33	0.836	86.5%	19.3%
يقوم البنك بإرسال رسائل الكترونية لتوعية العميل من الوقوع في عمليات الاختلاس	149	42.3%	142	40.3%	34	9.7%	23	6.5%	4	1.1%	4.16	0.927	83.2%	22.3%
يهتم البنك بتخفيض تكلفة الخدمات البنكية المقدمة بما يمكن العملاء الاستفادة منها.	163	46.3%	127	36.1%	33	9.4%	18	5.1%	11	3.1%	4.17	1.008	83.5%	24.1%
يقوم البنك بالافصاح عن جميع المعلومات ذات الصلة بالخدمات البنكية لتعزيز ثقة العملاء	184	52.3%	133	37.8%	28	8.0%	7	2.0%	0	0.0%	4.40	0.721	88.1%	16.4%
يقوم مقدمي الخدمة لدي البنك بتوعية العميل بتفاصيل الخدمة المناسبة له	118	33.5%	140	39.8%	58	16.5%	26	7.4%	10	2.8%	3.94	1.025	78.7%	26.0%
المحدد الثاني : إستخدام الخدمات المالية											4.19	0.645	83.7%	15.4%

- متوسط جميع العبارات يساوي (٤) وهذا يدل على إتجاه آراء العاملين بالبنوك نحو الموافقة الي حد ما على جميع عبارات هذا البعد، وذلك يدل على ان اجابات المستقصي منهم تشير اتجاه ايجابي على هذه العبارات، بالنسبة لمعامل الاختلاف لجميع العبارات أقل من (٤٠%) مما يؤكد قبول تجانس غالبية آراء العينة، وأن الأهمية النسبية لجميع عبارات هذا البعد (٧٨.٧% – ٨٨.١%) تشير إلي وجود درجة أهمية مرتفعة لهذه العبارات وفقاً لإدراك مفردات العينة.

وأيضاً ترتيب العبارات، جاءت العبارة " يقوم البنك بالافصاح عن جميع المعلومات ذات الصلة بالخدمات البنكية لتعزيز ثقة العملاء" في المركز الأول بمتوسط 4.4 بدرجة أهمية 88%، وفي المركز الأخير العبارة "يقوم مقدمي الخدمة لدي البنك بتوعية العميل بتفاصيل الخدمة المناسبة له " بمتوسط ٣.٩٤ بدرجة أهمية ٧٨.٧% .

بالنسبة لإجمالي لبعد "استخدام الخدمات المالية" بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.19 من ٥) ووزن نسبي (83.7%) وهذا يشير الي أن استخدام الخدمات المالية حاحدى مكونات الشمول المالي للعاملين بالبنوك التجارية المصرية تعتبر مرتفع الأهمية .

يعرض الجدول التالي أهم نتائج التحليل الاحصائي الوصفي **المحدد الثالث: جودة الخدمات المالية** حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الاهمية النسبي لكل فقرة من فقرات البعد، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٤_٥)

جودة الخدمات المالية

المحدد الثالث : جودة الخدمات المالية	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
يهتم البنك بإجراء تقييم دوري لجودة الخدمات المقدمة للعملاء	189	53.7%	126	35.8%	29	8.2%	4	1.1%	4	1.1%	4.40	0.781	88.0%	17.8%
يتوافر لدي البنك كوادر كفء لتوفير الخدمات المصرفية بالجودة المرغوبة	146	41.5%	138	39.2%	42	11.9%	26	7.4%	0	0.0%	4.15	0.900	83.0%	21.7%
تهتم إدارة البنك بتخفيض الوقت بشأن انجاز خدمات العملاء	145	41.2%	149	42.3%	37	10.5%	15	4.3%	6	1.7%	4.17	0.902	83.4%	21.6%
تهتم إدارة البنك بأراء وشكاوي العملاء	90	25.6%	141	40.1%	81	23.0%	30	8.5%	10	2.8%	3.77	1.016	75.4%	27.0%
المحدد الثالث :. جودة الخدمات المالية											4.12	0.707	82.4%	17.2%

- متوسط جميع العبارات يساوي (٤) وهذا يدل على إتجاه آراء العاملين بالبنوك نحو الموافقة الي حد ما على جميع عبارات هذا البعد، وذلك يدل على ان اجابات المستقصي منهم تشير اتجاه ايجابي على هذه العبارات، بالنسبة لمعامل الاختلاف لجميع العبارات أقل من (٤٠%) مما يؤكد قبول تجانس غالبية آراء العينة، وأن الأهمية النسبية لجميع عبارات هذا البعد (٧٥.٤% – ٨٨%) تشير إلي وجود درجة أهمية مرتفعة لهذه العبارات وفقاً لإدراك مفردات العينة.

وأيضاً ترتيب العبارات، جاءت العبارة "يهتم البنك بإجراء تقييم دوري لجودة الخدمات المقدمة للعملاء" في المركز الأول بمتوسط 4.4 بدرجة أهمية 88%، وفي المركز الأخير العبارة "تهتم إدارة البنك بأراء وشكاوي العملاء " بمتوسط ٣.٧٧ بدرجة أهمية ٧٥.٤% .

بالنسبة لإجمالي لبعد "جودة الخدمات المالية" بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.12 من ٥) ووزن نسبي (82.4%) وهذا يشير الي أن جودة الخدمات المالية حاحدى مكونات الشمول المالي للعاملين بالبنوك التجارية المصرية تعتبر مرتفع الأهمية .

- **ثانياً : المتغير الوسيط " المخاطر المالية ":**

يعرض الجدول التالي أهم نتائج التحليل الاحصائي الوصفي **للمحدد الأول : مخاطر الائتمان** حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الاهمية النسبي لكل فقرة من فقرات البعد، وكانت النتائج كما يلي:

مخاطر الائتمان

المحدد الأول: مخاطر الائتمان	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
يقوم البنك بدراسة قيمة الائتمان ليتناسب مع الغرض الصادر من أجلة	160	45.5%	133	37.8%	39	11.1%	16	4.5%	4	1.1%	4.22	0.897	84.4%	21.3%
يعمل البنك على تحديد مخاطر الائتمان المحتملة في كل نشاط إئتماني جديد	118	33.5%	138	39.2%	62	17.6%	30	8.5%	4	1.1%	3.95	0.977	79.1%	24.7%
في رأيك تعتبر مستوي إدارة الائتمان في البنك تتسم بالكفاءة	119	33.8%	152	43.2%	59	16.8%	16	4.5%	6	1.7%	4.03	0.918	80.6%	22.8%
إستخدام أساليب أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر	111	31.5%	145	41.2%	75	21.3%	18	5.1%	3	0.9%	3.97	0.901	79.5%	22.7%
المحدد الأول: مخاطر الائتمان											4.06	0.752	81.2%	18.5%

- متوسط جميع العبارات يساوي (٤) وهذا يدل على إتجاه آراء العاملين بالبنوك نحو الموافقة الي حد ما على جميع عبارات هذا البعد، وذلك يدل على ان اجابات المستقصي منهم تشير اتجاه ايجابي على هذه العبارات، بالنسبة لمعامل الاختلاف لجميع العبارات أقل من (٤٠%) مما يؤكد قبول تجانس غالبية آراء العينة، وأن الأهمية النسبية لجميع عبارات هذا البعد (٧٩.١% – ٨٤.٤%) تشير إلي وجود درجة أهمية مرتفعة لهذه العبارات وفقاً لإدراك مفردات العينة.

وأيضاً ترتيب العبارات، جاءت العبارة " يقوم البنك بدراسة قيمة الائتمان ليتناسب مع الغرض الصادر من أجلة " في المركز الأول بمتوسط 4.22 بدرجة أهمية 84.4%، وفي المركز

الأخير العبارة "يعمل البنك على تحديد مخاطر الائتمان المحتملة في كل نشاط إئتماني جديد " بمتوسط ٣.٩٥ بدرجة أهمية ٧٩.٥% .

بالنسبة لإجمالي لبعد "جودة الخدمات المالية" بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.06 من ٥) ووزن نسبي (81.2%) وهذا يشير الي أن مخاطر الائتمان كاحدى مكونات المخاطر المالية للعاملين بالبنوك التجارية المصرية تعتبر مرتفع الأهمية.

يعرض الجدول التالي أهم نتائج التحليل الاحصائي الوصفي **للمحدد الثاني: مخاطر السيولة** حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الاهمية النسبي لكل فقرة من فقرات البعد، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٤_٧)

مخاطر السيولة

المحدد الثاني: مخاطر السيولة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات قصيرة الاجل	107	30.4%	171	48.6%	52	14.8%	15	4.3%	7	2.0%	4.01	0.896	80.2%	22.3%
يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات طويلة الاجل	126	35.8%	157	44.6%	50	14.2%	17	4.8%	2	0.6%	4.10	0.858	82.0%	20.9%
يتم إختيار أنسب وسيلة لمخاطر السيولة التي تواجة البنك حسب درجة الامان اللازمة	99	28.1%	130	36.9%	78	22.2%	29	8.2%	16	4.5%	3.76	1.089	75.2%	29.0%
يعمل البنك علي الابتكار وتنوع مصادر الاصول	106	30.1%	150	42.6%	52	14.8%	39	11.1%	5	1.4%	3.89	1.005	77.8%	25.8%
المحدد الثاني: مخاطر السيولة											4.02	0.695	80.4%	17.3%

- متوسط جميع العبارات يساوي (٤) وهذا يدل على إتجاه آراء العاملين بالبنوك نحو الموافقة الي حد ما على جميع عبارات هذا البعد، وذلك يدل على ان اجابات المستقصي منهم تشير اتجاه ايجابي على هذه العبارات، بالنسبة لمعامل الاختلاف لجميع العبارات أقل من (٤٠%) مما يؤكد قبول تجانس غالبية آراء العينة، وأن الأهمية النسبية لجميع عبارات هذا البعد (٧٥.٢% – ٨٢%) تشير إلي وجود درجة أهمية مرتفعة لهذه العبارات وفقاً لإدراك مفردات العينة.

وأيضاً ترتيب العبارات، جاءت العبارة " يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات طويلة الاجل" في المركز الأول بمتوسط 4.10 بدرجة أهمية ٨٢%، وفي المركز الأخير العبارة "يتم إختيار أنسب وسيلة لمخاطر السيولة التي تواجة البنك حسب درجة الامان اللازمة" بمتوسط ٣.٧٦ بدرجة أهمية ٧٥.٢% .

بالنسبة لإجمالي لبعد "جودة الخدمات المالية" بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.02 من ٥) ووزن نسبي (80.4%) وهذا يشير الي أن مخاطر السيولة كاحدى مكونات المخاطر المالية للعاملين بالبنوك التجارية المصرية تعتبر مرتفع الأهمية.

- **ثالثاً : المتغير التابع " الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية "**

يعرض الجدول التالي أهم نتائج التحليل الاحصائي الوصفي **للمتغير التابع " الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية "** حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الاهمية النسبي لكل فقرة من فقرات البعد، وكانت النتائج كما يلي:

"الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية"	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الطلاق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
يضع البنك خطط حديثة لمواكبة التكنولوجيا لتدعيم مركزه التنافسي من أجل تعظيم حصتة السوقية	171	48.6%	141	40.1%	27	7.7%	8	2.3%	5	1.4%	4.32	0.825	86.4%	19.1%
يسعي البنك على تسويق خدماته بطريقة متميزة لاستهداف أسواق جديدة وزيادة الحصة السوقية	159	45.2%	128	36.4%	37	10.5%	16	4.5%	12	3.4%	4.15	1.012	83.1%	24.4%
يقوم البنك بزيادة فروعه في المناطق المهمشة لزيادة حصته في الاسواق.	182	51.7%	131	37.2%	30	8.5%	9	2.6%	0	0.0%	4.38	0.749	87.6%	17.1%
يقوم البنك بعمل اكثر من نظام لتسديد القروض لجذب عملاء اكثر	189	53.7%	123	34.9%	28	8.0%	5	1.4%	7	2.0%	4.37	0.847	87.4%	19.4%
يهدف البنك بشكل مستمر لخفض تكلفة العمليات المصرفية المقدمة للعملاء للإحتفاظ وجذب عملاء جدد	146	41.5%	132	37.5%	51	14.5%	23	6.5%	0	0.0%	4.14	0.897	82.8%	21.7%
الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية											4.19	0.680	83.9%	16.2%

جدول رقم (٤_٨)

الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية

- اوضحت النتائج أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور يساوي (٤) وهذا يدل على إتجاه آراء العاملين بالبنوك نحو الموافقة الي حد ما على جميع عبارات هذا البعد، وذلك يدل على ان اجابات المستقصي منهم تشير اتجاه ايجابي على هذه العبارات، بالنسبة لمعامل الاختلاف لجميع العبارات أقل من (٤٠%) مما يؤكد قبول تجانس غالبية آراء العينة، وأن الأهمية النسبية لجميع عبارات هذا البعد (٨٢.٩% – ٨٧.٦%) تشير إلي وجود درجة أهمية مرتفعة لهذه العبارات وفقاً لإدراك مفردات العينة.

وأيضاً ترتيب العبارات، جاءت العبارة " يقوم البنك بعمل اكثر من نظام لتسديد القروض لجذب عملاء اكثر" في المركز الأول بمتوسط 4.38 بدرجة أهمية ٨٢%، وفي المركز الأخير العبارة "يتم إختيار أنسب وسيلة لمخاطر السيولة التي تواجة البنك حسب درجة الامان اللازمة" بمتوسط ٣.٧٦ بدرجة أهمية ٧٥.٢% .

بالنسبة لإجمالي لبعد "جودة الخدمات المالية" بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.02 من ٥) ووزن نسبي (80.4%) وهذا يشير الي أن مخاطر السيولة كاحدى مكونات المخاطر المالية للعاملين بالبنوك التجارية المصرية تعتبر مرتفع الأهمية.

تحليل الارتباطات:

أبعاد الشمول المالي:

١. **الوصول للخدمات المالية وجودة الخدمات المالية:(r = 0.515)**

- هناك ارتباط إيجابي متوسط بين "الوصول للخدمات المالية" و"جودة الخدمات المالية"، مما يشير إلى أن تحسين جودة الخدمات المالية قد يرتبط بزيادة الوصول إليها.

٢. **الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية:(r = 0.358, *p < 0.05)**

- الارتباط بين "الوصول للخدمات المالية" و"استخدام الخدمات المالية" ضعيف ولكن ذو دلالة إحصائية، مما يعني أن الوصول الأفضل للخدمات المالية يرتبط بشكل ضعيف بزيادة استخدامها.

٣. **جودة الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية:(r = 0.144)**

- الارتباط ضعيف جداً بين "جودة الخدمات المالية" و"استخدام الخدمات المالية"، مما يشير إلى أن جودة الخدمات المالية قد لا تؤثر كثيرًا على استخدامها.

أبعاد المخاطر المالية:

٤. **مخاطر السيولة واستخدام الخدمات المالية:(r = −0.250, *p < 0.05)**

- هناك ارتباط سلبي ضعيف ولكن ذو دلالة إحصائية بين "مخاطر السيولة" و"استخدام الخدمات المالية". يشير هذا إلى أنه مع زيادة استخدام الخدمات المالية قد تنخفض مخاطر السيولة.

أبعاد الحصة السوقية:

٥. **الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية واستخدام الخدمات المالية (r = −1.000, *p < 0.05):**

- هناك ارتباط سلبي كامل وقوي بين "الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية" و"استخدام الخدمات المالية". يشير هذا إلى أن هناك علاقة عكسية كاملة بين هذين المتغيرين، وهي نتيجة غير معتادة وقد تستدعي المزيد من التحليل للتحقق من السبب.

٦. **الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية ومخاطر السيولة:(r = 0.250, *p < 0.05)**

- الارتباط بين "الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية" و"مخاطر السيولة" هو إيجابي وضعيف ولكن ذو دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن زيادة الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية قد ترتبط بزيادة في مخاطر السيولة.

٧. **الحصة السوقية من الودائع واستخدام الخدمات المالية:(r = 0.408, *p < 0.05)**

- هناك ارتباط إيجابي ضعيف ولكن ذو دلالة إحصائية بين "الحصة السوقية من الودائع" و"استخدام الخدمات المالية"، مما يشير إلى أن زيادة استخدام الخدمات المالية قد يرتبط بزيادة الحصة السوقية من الودائع.

٨. **الحصة السوقية من الودائع والحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية (r = 0.530, *p < 0.05):**

- هناك ارتباط إيجابي متوسط بين "الحصة السوقية من الودائع" و"الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية"، مما يشير إلى أن المؤسسات التي تتمتع بحصة سوقية أكبر في التسهيلات الائتمانية تميل أيضًا إلى أن تكون لها حصة سوقية أكبر في الودائع.

الاستنتاج:

النتائج تظهر بعض العلاقات الإيجابية والسلبية بين المتغيرات المختلفة للدراسة، مع وجود بعض الارتباطات القوية والضعيفة. بعض الارتباطات قد تكون غير متوقعة أو غير معتادة، مثل الارتباط السلبي الكامل بين "الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية" و"استخدام الخدمات المالية". هذه

العلاقات تستدعي المزيد من البحث والتحليل لفهم الأسباب الكامنة وراءها وتأثيراتها على الأداء المالي للشركات والمؤسسات.

رابعا: اسلوب تحليل التباين احادى الاتجاه(ANOVA) مصحوبا بإختبار توكى Tukey

- **تحليل التباين احادى الاتجاه(ANOVA)**

جدول (٤_١٣) تطبيق تحليل التباين الأحادي ((ANOVA

المتغير		نوع ملكية البنك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الاحصائية
الشمول المالى	جودة الخدمات المالية	قطاع عام	٣.١٨	٠.٤١	٧.٨٢	٠.٠٠
		قطاع اجنبي	٣.٣٧	٠.٤٢		
		قطاع مشترك	٣.٤٥	٠.٣٨		
	استخدام الخدمات المالية	قطاع عام	٣.٤٣	٠.٤٦	٢.١٤	٠.١٢
		قطاع اجنبي	٣.٢٩	٠.٥٣		
		قطاع مشترك	٣.٣٢	٠.٤٣		
	الوصول للخدمات المالية	قطاع عام	٣.٣٣	٠.٤٧	٣.٣٧	٠.٠١
		قطاع اجنبي	٣.٤٣	٠.٥٧		
		قطاع مشترك	٣.٣٢	٠.٣٦		
المخاطر المالية	مخاطر الائتمان	قطاع عام	٣.٤٣	٠.٤١	٠.٢١	٠.٨١
		قطاع اجنبي	٣.٦٠	٠.٢٣		
		قطاع مشترك	٣.٦٦	٠.٢٧		
	مخاطر السيولة	قطاع عام	٣.٤٣	٠.٤٩	٦.٦١	٠.٠٠
		قطاع اجنبي	٣.٤١	٠.٤٧		
		قطاع مشترك	٣.٣٧	٠.٤٣		
الحصة السوقية	الحصة السوقية من الودائع	قطاع عام	٣.٤٧	٠.٣٦	٣.١١	٠.٠٣
		قطاع اجنبي	٣.٣٦	٠.٦٥		
		قطاع مشترك	٣.٧٦	٠.٢٩		
	الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية	قطاع عام	٣.٤٢	٠.٤٥	١.٧٩	٠.١٧
		قطاع اجنبي	٣.٦٤	٠.٢٥		
		قطاع مشترك	٣.٣٠	٠.٥٥		

بناءً على تحليل بيانات الجدول باستخدام تحليل التباين الأحادي(ANOVA) ، يمكن تلخيص النتائج كما يلي:

١. جودة الخدمات المالية

- ف7.82 :
- الدلالة الإحصائية0.00 :

التحليل:

- ف :القيمة الكبيرة لـ (7.82) Fمع دلالة إحصائية أقل من ٠.٠١ تشير إلى أن هناك اختلافاً دالاً إحصائيًا في جودة الخدمات المالية بين بنوك القطاع العام، بنوك القطاع الخاص، وفروع البنوك الأجنبية.
- المتوسطات :يشير المتوسط الأعلى في فروع البنوك الأجنبية (٣.٤٥) مقارنة ببنوك القطاع العام (٣.١٨) إلى أن فروع البنوك الأجنبية تقدم جودة خدمات مالية أعلى مقارنة بالبنوك الأخرى.

٢. استخدام الخدمات المالية

- ف2.14 :
- الدلالة الإحصائية0.12 :

التحليل:

- ف :القيمة المنخفضة لـ (2.14) Fمع دلالة إحصائية أكبر من ٠.٠٥ تشير إلى عدم وجود اختلاف دال إحصائي في استخدام الخدمات المالية بين بنوك القطاع العام، بنوك القطاع الخاص، وفروع البنوك الأجنبية.
- المتوسطات :بنوك القطاع العام تسجل متوسطاً أعلى (٣.٤٣) مقارنة ببنوك القطاع الخاص (٣.٢٩)، لكن الفروق ليست دالة إحصائيًا.

٣. الوصول للخدمات المالية

- ف3.37 :
- الدلالة الإحصائية0.01 :

التحليل:

- ف :القيمة الكبيرة لـ (3.37) Fمع دلالة إحصائية أقل من ٠.٠٥ تشير إلى وجود اختلاف دال إحصائي في الوصول إلى الخدمات المالية بين المجموعات المختلفة.

- المتوسطات :تشير إلى أن بنوك القطاع الخاص تسجل أعلى متوسط (٣.٤٣) مقارنة بفروع البنوك الأجنبية (٣.٣٢) وبنوك القطاع العام.(3.33)

٤. مخاطر الائتمان

- ف0.21 :
- الدلالة الإحصائية0.81 :

التحليل:

- ف :القيمة المنخفضة لـ (0.21) Fمع دلالة إحصائية أكبر من ٠.٠٥ تشير إلى عدم وجود اختلاف دال إحصائي في تقييم مخاطر الائتمان بين بنوك القطاع العام، بنوك القطاع الخاص، وفروع البنوك الأجنبية.
- المتوسطات :تشير إلى أن فروع البنوك الأجنبية تسجل أعلى متوسط (٣.٦٦) مقارنة ببنوك القطاع الخاص (٣.٦٠) وبنوك القطاع العام.(3.43)

٥. مخاطر السيولة

- ف6.16 :
- الدلالة الإحصائية0.00 :

التحليل:

- ف :القيمة الكبيرة لـ (6.16) Fمع دلالة إحصائية أقل من ٠.٠١ تشير إلى وجود اختلاف دال إحصائي في تقييم مخاطر السيولة بين المجموعات المختلفة.
- المتوسطات :يشير إلى أن بنوك القطاع العام تسجل متوسطاً أعلى (٣.٤٣) مقارنة ببنوك القطاع الخاص (٣.٤١) وفروع البنوك الأجنبية.(3.37)

٦. الحصة السوقية من الودائع

- ف3.11 :
- الدلالة الإحصائية0.03 :

التحليل:

- ف :القيمة الكبيرة لـ (3.11) Fمع دلالة إحصائية أقل من ٠.٠٥ تشير إلى وجود اختلاف دال إحصائي في الحصة السوقية من الودائع بين بنوك القطاع العام، بنوك القطاع الخاص، وفروع البنوك الأجنبية.

- المتوسطات :فروع البنوك الأجنبية تسجل أعلى متوسط (٣.٧٦) مقارنة ببنوك القطاع العام (٣.٤٧) وبنوك القطاع الخاص.(3.36)

٧. الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية

- ف1.79 :
- الدلالة الإحصائية0.17 :

التحليل:

- ف :القيمة المنخفضة لـ (1.79) Fمع دلالة إحصائية أكبر من ٠.٠٥ تشير إلى عدم وجود اختلاف دال إحصائي في الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية بين المجموعات المختلفة.
- المتوسطات :بنوك القطاع الخاص تسجل أعلى متوسط (٣.٦٤) مقارنة ببنوك القطاع العام (٣.٤٢) وفروع البنوك الأجنبية.(3.30)

الاستنتاجات العامة:

١. جودة الخدمات المالية والوصول للخدمات المالية ومخاطر السيولة تظهر فروقًا دالة إحصائيًا بين المجموعات، مما يشير إلى تأثير نوع البنك على تقييم هذه المتغيرات.
٢. استخدام الخدمات المالية ومخاطر الائتمان والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية لا يظهرون فروقًا دالة إحصائيًا، مما يعني أن التقييمات لهذه المتغيرات قد تكون متشابهة عبر الأنواع المختلفة للبنوك.
٣. الحصة السوقية من الودائع تظهر دلالة إحصائية، مما يشير إلى وجود اختلاف ملحوظ في الحصة السوقية بين بنوك القطاع العام، بنوك القطاع الخاص، وفروع البنوك الأجنبية.

- اختبار توكى (Tukey's test)

اختبار توكي (Tukey's test) هو اختبار إحصائي يُستخدم بعد إجراء تحليل التباين(ANOVA) لمقارنه الاختلافات بين وسائل القيم بدلا من مقارنه ازواج القيم، ويوضح الجدول التالى نتائج اخبار توكى لتحديد الفروق المعنوية فى اختلاف اراء المستقصى منهم فى ضوء نوع ملكية البنك

المتغير		نوع ملكية البنك	قطاع عام	قطاع اجنبي	قطاع مشترك
الشمول المالى	جودة الخدمات المالية	قطاع عام	–	0.27	0.08
		قطاع اجنبي	0.27	–	0.05
		قطاع مشترك	0.08	0.05	–
	استخدام الخدمات المالية	قطاع عام	–	0.11	0.14
		قطاع اجنبي	0.11	–	0.03
		قطاع مشترك	0.14	0.03	–
	الوصول للخدمات المالية	قطاع عام	–	0.01	0.10
		قطاع اجنبي	0.01	–	0.11
		قطاع مشترك	0.10	0.11	–
المخاطر المالية	مخاطر الائتمان	قطاع عام	–	0.23	0.17
		قطاع اجنبي	0.01	–	0.06
		قطاع مشترك	0.10	0.06	–
	مخاطر السيولة	قطاع عام	–	0.06	0.02
		قطاع اجنبي	0.23	–	0.04
		قطاع مشترك	0.17	0.04	–
الحصة السوقية	الحصة السوقية من الودائع	قطاع عام	–	0.29	0.11
		قطاع اجنبي	0.29		0.40
		قطاع مشترك	0.11	–	) = 3.36 – 3.76دال(
	الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية	قطاع عام	–	0.40	0.34
		قطاع اجنبي	0.22	–	0.29
		قطاع مشترك	0.12	0.22	–
المؤشر العام		قطاع عام		0.136	0.126
		قطاع اجنبي	0.137		0.23
		قطاع مشترك	0.35	0.22	

تحليل نتائج اختبار Tukey وتفسيرها:

تحليل الفروقات المعنوية

1.جودة الخدمات المالية:

- قطاع عام vs قطاع أجنبي :الفرق الملموس بين القطاع العام والقطاع الأجنبي هو ٠.٢٧، وهو دال إحصائيًا.

- قطاع عام vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.٠٨، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع أجنبي vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.٠٥، وهو دال إحصائيًا.

التفسير :تشير الفروقات إلى أن هناك اختلافات ذات دلالة بين مختلف أنواع ملكية البنوك في جودة الخدمات المالية. وهذا يشير إلى أن تقييم جودة الخدمات يختلف بين القطاعات المختلفة.

.2استخدام الخدمات المالية:

- قطاع عام vs قطاع أجنبي :الفرق هو ٠.١١، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع عام vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.١٤، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع أجنبي vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.٠٣، وهو دال إحصائيًا.

التفسير :يوجد فرق معنوي في استخدام الخدمات المالية بين القطاع العام وقطاع الأجنبي، والقطاع العام وقطاع المشترك. لكن الفرق بين القطاع الأجنبي والقطاع المشترك ليس كبيرًا بما فيه الكفاية.

.3الوصول للخدمات المالية:

- قطاع عام vs قطاع أجنبي :الفرق هو ٠.٠١، وهو غير دال إحصائيًا.
- قطاع عام vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.١٠، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع أجنبي vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.١١، وهو دال إحصائيًا.

التفسير :يوجد اختلاف معنوي في الوصول للخدمات المالية بين القطاع العام وقطاع المشترك، وأيضًا بين القطاع الأجنبي وقطاع المشترك. الفرق بين القطاع العام والقطاع الأجنبي ليس معنويًا.

.4مخاطر الائتمان:

- قطاع عام vs قطاع أجنبي :الفرق هو ٠.٢٣، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع عام vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.١٧، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع أجنبي vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.٠٦، وهو دال إحصائيًا.

التفسير :الفرق بين القطاع العام والقطاع الأجنبي في مخاطر الائتمان دال إحصائيًا، وكذلك بين القطاع العام وقطاع المشترك. الفرق بين القطاع الأجنبي وقطاع المشترك أقل دلالة.

.5مخاطر السيولة:

- قطاع عام vs قطاع أجنبي :الفرق هو ٠.٠٦، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع عام vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.٠٢، وهو غير دال إحصائيًا.
- قطاع أجنبي vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.٠٤، وهو غير دال إحصائيًا.

التفسير :هناك فرق معنوي بين القطاع العام والقطاع الأجنبي في مخاطر السيولة، بينما الفروقات بين القطاع العام وقطاع المشترك والقطاع الأجنبي وقطاع المشترك غير دالة إحصائيًا.

.6الحصة السوقية من الودائع:

- قطاع عام vs قطاع أجنبي :الفرق هو ٠.٢٩، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع عام vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.١١، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع أجنبي vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.٤٠، وهو دال إحصائيًا.

التفسير :الفرق في الحصة السوقية من الودائع بين جميع أنواع الملكية له دلالة إحصائية، مما يدل على اختلافات ملحوظة في كيفية توزيع الحصة السوقية بين القطاعات.

.7الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية:

- قطاع عام vs قطاع أجنبي :الفرق هو ٠.٤٠، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع عام vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.٣٤، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع أجنبي vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.٢٢، وهو دال إحصائيًا.

التفسير :جميع الفروقات في الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية بين الأنواع المختلفة من ملكية البنوك ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى اختلافات واضحة في الحصة السوقية الائتمانية.

المؤشر العام:

- قطاع عام0.136 :
- قطاع أجنبي0.126 :
- قطاع مشترك0.137 :

التفسير :المؤشر العام يعكس الفروقات في تقييمات مختلف المتغيرات بناءً على نوع ملكية البنك. يبدو أن القطاع المشترك يسجل أعلى قيمة في المؤشر العام، مما يشير إلى أنه قد يكون الأكثر تأثيرًا أو تميزًا في مجالات متعددة مقارنةً بالقطاع العام والقطاع الأجنبي.

التعليق الإجمالي :يشير اختبار Tukey إلى أن هناك فروقًا معنوية في تقييمات الخدمات المالية والمخاطر المالية والحصة السوقية بين البنوك ذات الملكيات المختلفة

وبالتالى يمكن رفض الفرضيات العدمية

– لا يوجد يوجد إختلاف ذو دلالة معنوية بين البنوك التجارية باختلاف نوع ملكيتها وفق الشمول المالي.

– لا يوجد إختلاف ذو دلالة معنوية بين البنوك التجارية باختلاف نوع ملكيتها وفق المخاطر المالية.

– لا يوجد إختلاف ذو دلالة معنويه ين البنوك التجاية باختلاف نوع ملكيتها وفق الحصة السوقية.

وقبول الفرضيات البديلة

يوجد يوجد إختلاف ذو دلالة معنوية بين البنوك التجارية باختلاف نوع ملكيتها وفق الشمول المالي.

يوجد إختلاف ذو دلالة معنوية بين البنوك التجارية باختلاف نوع ملكيتها وفق المخاطر المالية.

يوجد إختلاف ذو دلالة معنويه ين البنوك التجاية باختلاف نوع ملكيتها وفق الحصة السوقية.

خامسا: تحليل والارتباط والانحدار المتعدد

قبل البدء في اختبار معادلة الانحدار المتعدد قامت الباحثة بتشخيص مشكلة الارتباطات الداخلية للمتغيرات المستقلة، فقد تم الاعتماد على حساب المعامل التباين المسموح به (Tolerance) لكل من المتغيرات المستقلة وكذلك الاختيار معامل التضخم (Variance Inflation Factor: VIF)، بحيث يجب أن تكون قيم (VIF) أقل من (١٠) لجميع المتغيرات المستقلة وقيم (Tolerance) أكبر من (٠,٠٥)، الجدول يوضح ذلك.

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لأبعاد المتغير المستقل

البعد	التباين المسموح	معامل تضخم التباين (VIF)
الصدق	٠.٤٦٥	٢.١٥٢
ثبات المقياس	٠.٣٤٦	٢.٨٩٤
التمييز	٠.٣٣٣	٣.٠٠٧
القبول	٠.٣٦٢	٢.٧٦٤

يتضح من الجدول أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع ابعاد المتغير المستقل كانت اقل من (١٠)، بينما كانت قيمة اختبار معامل التباين المسموح به (Tolerance) الجميع الأبعاد أكبر من (٠،٠٥)، الأمر الذي يعني انه لا يوجد ارتباط عالي بين أبعاد المتغير المستقل، وبالتالي يمكن استخدامها جميعها في نموذج الانحدار، ومعرفة أي من هذه الأبعاد لها اثر دال إحصائية على المتغير التابع، وكذلك معرفة النسبة المئوية لذلك الأثر إن وجد، وبعد أن تم التأكد من عدم وجود ارتباط عال بين أبعاد المتغير المستقل، فإنه سيتم دراسة الانحدار المتعدد كما هو موضح تاليا:

١- العلاقة بين الشمول المالي والمخاطر المالية

تم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين أبعاد الشمول المالى والمخاطر المالية ، كما فى الجدول يوضح ذلك.

نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين الشمول المالى والمخاطر المالية.

المتغير المستقل	معاملات غير قياسية		معاملات موحدة		ANoVA			R	R2	F	sig
(Constant)	1.59	0.46		3.44	0.00	الانحدار	6.494	4	1.624				
الصدق	0.07	0.11	0.07	0.67	0.51	المتبقية	78.85	187	0.422				
ثبات المقياس	0.21	0.19	0.13	1.10	0.27	المجموع	85.345	191		0.276	0.076	3.850	0.000
التمييز	0.03	0.20	0.02	0.16	0.88								
القبول	0.23	0.22	0.13	1.07	0.29								

يظهر من جدول وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠،٠٩ ≥ a) للشمول المالى على المخاطر المالية بالبنوك التجارية المصرية ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠.٢٧٦) وهي قيمة دالة إحصائيا وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائيا بين المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع، وبلغت قيمة (R–square) (٠.٠٧٦) وهي قيمة دالة إحصائيا تفسر قدرة أبعاد الشمول المالى مجتمعة في التأثير على المخاطر المالية، بمعني ان ابعاد الشمول المالى تفسر ما قيمته (٧,٦%) من التغير الحاصل في المخاطر المالية، وبلغت قيمة الاختبار (F) (٣,٨٥٠) بدلالة إحصائية (٠.٠٠) وهي قيمة دالة إحصائيا تدل على وجود تباين في قدرة المتغيرات المستقلة على التأثير في المتغير التابع،

بالتالي يتم رفض فرض العدم القائل لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) على ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة)

وقبول الفرض البديل توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) على ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة)

٢- العلاقة بين الشمول المالي والحصة السوقية

تم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين أبعاد الشمول المالى على الحصة السوقية كما فى الجدول رقم (٣-١٦) يوضح ذلك.

نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين ابعاد الشمول المالى والحصة السوقية

المتغير المستقل	معاملات غير قياسية		معاملات موجودة		ANoVA						
(Constant)	0.83	0.26		3.25	0.00	الانحدار	15.06	4	3.76		
الصدق	0.02	0.06	0.03	0.40	0.69	المتبقية	24.09	187	0.13		
ثبات المقياس	0.43	0.11	0.39	4.02	0.00	المجموع	39.15	191			
التمييز	0.29	0.11	0.27	2.71	0.01						
القبول	0.56	0.12	0.45	4.71	0.00						

يظهر من الجدول وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤ ٠،٠٥) لابعاد **الشمول المالى على الحصة السوقية** بالبنوك التجارية المصرية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠,٦٢٠) وهي قيمة دالة إحصائية وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبلغت قيمة (R–square) (٠.٣٨٥) وهي قيمة دالة إحصائيا تفسر قدرة ابعاد

الشمول المالى مجتمعة في التأثير على الحصة السوقية ، بمعني من ابعاد الشمول المالى تفسر ما قيمته (٣٨.٥%) من التغير الحاصل في القيمة السوقية، وبلغت قيمة الاختبار (F) (٢٩،٢٢١) بدلالة إحصائية (٠،٠٠) وهي قيمة دالة إحصائيا تدل على وجود تباين في قدرة المتغيرات المستقلة على التأثير في المتغير التابع،

بالتالي يتم رفض فرض العدم القائل لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع)

وقبول الفرض البديل توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع)

١- العلاقة بين المخاطر المالية والحصة السوقية

تم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين أبعاد المخاطر المالية والحصة السوقية كما فى الجدول رقم (٣-١٨) يوضح ذلك.

نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعد لدراسة العلاقة بين ابعاد المخاطر المالية والحصة السوقية

المتغير المستقل	معاملات غير قياسية		معاملات موحدة			ANoVA				R	R^2	(F)	sig
	B	Std Error	Beta	قيمة (t)	sig		Sum of Square	df	Mean Square				
(Constant)	1.85	0.42		4.39	0.00	الانحدار	9.360	4.000	2.340				
الصدق	-0.019	0.10	-0.19	-1.89	0.06	المتبقية	65.568	187.000	0.351				
ثبات المقياس	0.68	0.18	0.45	3.87	0.00	المجموع	74.928	191.000		0.353	0.125	6.673	0.000
التمييز	-0.12	0.18	0.08	0.66	0.51								
القبول	-0.14	0.20	-0.08	-0.69	0.49								

يظهر من الجدول وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤٠،٠٥) المخاطر المالية والحصة السوقية بالبنوك التجارية المصرية ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠.٣٥٣) وهي قيمة دالة إحصائيا وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائيا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع،

وبلغت قيمة (R-square) (٠.١٢٥) وهي قيمة دالة إحصائيا تفسر قدرة أبعاد المخاطر المالية مجتمعة في التأثير على الحصة السوقية، بمعني أن ابعاد المخاطر المالية تفسر ما قيمته (١٢,٥%) من التغير الحاصل في الحصة السوقية، وبلغت قيمة الاختبار (F) (٦,٦٧٣) بدلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وهي قيمة دالة إحصائيا تدل على وجود تباين في قدرة المتغيرات المستقلة على التأثير في المتغير التابع، بالتالي يتم رفض فرض العدم القائل لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع)

وقبول الفرض البديل توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع سادسا: تحليل المسار بإستخدام تحليل اموس

١- تحليل النماذج الهيكلية

تعرف نمذجة المعادلة الهيكليةٍ Structure equation modeling بانها مجموعة من الاساليب الاحصائية والتي تتناول مجموعة من العلاقات بين متغير أو أثر من المتغيرات المستقلة والتابعة وكذلك المتغيرات الوسيطة. ويقوم اسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية((SEMبتفسير العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. حيث يقوم اسلوب SEM بمهمة تقدير سببية العلاقات التي تربط بين متغيرين أو اكثر. وذلك من خلال توضيح التباين للمتغير التابع وشرح التأثير الواقع من المتغيرات المستقله عليه.

في ضوء نتائج اختبار صلاحية نماذج قياس متغيرات الدراسة والتي أوضحت صلاحية تلك النماذج لتجميع البيانات الأولية، تم تصميم نموذج بنائي تفصلي للاجابة على فروض الدراسة وذلك لتوضح العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة من خلال فروض الدراسة، والذي يحتوى على المتغيرات الرئيسة للدراسة متمثلة في: المتغيرات المستقله "الشمول المالي" والمتغير التابع " الحصة السوقية" الي جانب المتغيرات الوسيطة "المخاطر المالية"، وقد تم عمل نموذج يضم جميع المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة والمتغيرات الوسيطة كربط اجمالي بين هذه المتغيرات، باستخدام اسلوب النماذج

الهيكلية لصياغة النموذج البنائي المقترحة والموضح في الشكل التالي، للتعرف على دور المخاطر المالية كمتغير وسيط في العلاقة بين الشمول المالي والحصة السوقية فى البنوك التجارية المصرية. وللتحقق من فروض الدراسة واختبار مدى صحتها، قامت الباحثة بالاعتماد علي اسلوب نماذج المعادلة البنائية ((SEM، والخاصة بتفسير العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والمتغير الوسيط من خلال المتغيرات الكامنة ((YY, F's الممثلين لهذه المتغيرات طبقاً للجدول التالي والذي يعرض متغيرات الدراسة للنموذج المقترح. لتحقق من فروض البحث قامت الباحثة باستخدام تحليل النماذج الهيكلية باستخدام البرنامج الاحصائي AMOS 26.

وقد تم استخدام متغيرات الدراسة بالنموذج المقترح كما هو موضح بالجدول التالي، والذي يشمل المتغير المستقل والمتغير الوسيط والمتغير التابع

جدول (٤-١٩) متغيرات الدراسة بالنموذج المقترح

متغيرات الدراسة		الرمز	المتغيرات
الشمول المالي **F1**	الوصول للخدمات المالية	**XX1.1**	**المتغير المستقل**
	إستخدام الخدمات المالية	**XX1.2**	
	جودة الخدمات المالية	**XX1.3**	
المخاطر المالية **F2**	مخاطر الائتمان	**XX2.1**	**المتغير الوسيط**
	مخاطر السيولة	**XX2.2**	
الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية		**YY**	**المتغير التابع**

وطبقا لما ورد في الرسم التوضيحي لنموذج الدراسة المقترح، تم عمل نموذج تفصيلى لاجابة على فرض الدراسة المقترح ما هو موضح بالشكلين التاليين.

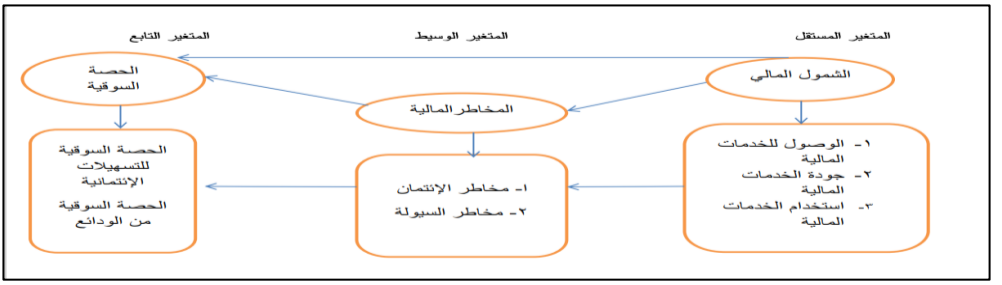

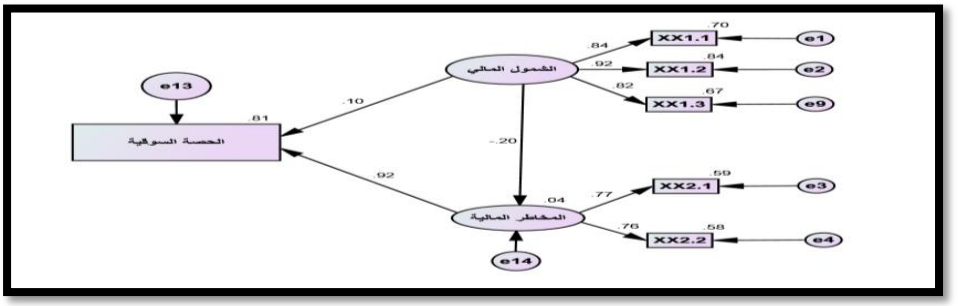

شكل(٤_٤) النموذج التفصيلى لاجابة على فرض الدراسة المقترح

جدول(٤_٢٠) مؤشرات جودة التوافق للنموذج المقترح

مؤشرات جودة	Chi-square	درجات الحرية	مستوى المعنوية	CMIN/DF	RMR	GFI	CFI	RMSEA
النموذج	19.368	7	0.027	2.767	0.015	0.991	0.991	0.031

يظهر الجدول التالي معاملات الانحدار ومعاملات الانحدار المعيارية والتي تعرف بمعاملات التشبع على العوامل الكامنة ، وكلما زادت قيم تشبعات المتغيرات على العوامل الكامنة كلما زاد تأثير المتغير.

وأوضحت النتائج بالجدول التالي ان جميع مكونات المتغيرات المستقلة والوسيطة يتمتعوا بمعاملات تشبع اعلى من ٠.٧ وهذا يعني ان جميع محددات المتغيرات لها تأثير معنوي لوجودها داخل المتغيرات الكلمنة (المتغيران المستقل والوسيط).

مسارات المتغيرات المستقل والوسيط

مسارات النموذج المقدر			القيم المقدرة	القيم المقدرة المعيارية	الخطأ المعياري	القيمة الاحصائية t	مستوى المعنوية
XX1.1	<---	المخاطر المالية **F2**	1	0.838			
XX1.2	<---	المخاطر المالية **F2**	1.092	0.916	0.056	19.352**	0.001
XX1.3	<---	المخاطر المالية **F2**	1.054	0.818	0.059	17.774**	0.001
XX2.1	<---	الشمول المالي **F1**	1	0.765			
XX2.2	<---	الشمول المالي **F1**	0.921	0.760	0.066	13.885**	0.001

واوضحت النتائج، ان جميع مسارات النموذج تؤثر تأثيراً ايجابياً وهذا يظهر فى القيم المقدرة المعيارية وجميعها دال عند مستوى معنوية اقل من ٠.٠١ ، ماعدا مسار الشمول المالي على المخاطر المالية فكان التأثير سلبي عند مستوى معنوية ٠.٠٥.

جدول (٤_٢٢) فروض الدراسة طبقاً لمسارات النموذج المقدر

مسارات النموذج المقدر			القيم المقدرة	القيم المقدرة المعيارية	الخطأ المعياري	**القيمة الاحصائية t**	مستوى المعنوية	فروض الدراسة
الشمول المالي **F1**	<---	المخاطر المالية **F2**	-0.211	-0.199	0.069	-3.045**	0.002	الفرض الاول
المخاطر المالية **F2**	<---	الحصة التسوقية **YY**	1.088	0.916	0.076	14.305**	0.001	الفرض الثالث
الشمول المالي **F1**	<---	الحصة التسوقية **YY**	0.123	0.098	0.052	2.356*	0.018	الفرض الثاني

** القيمة الاحصائية t معنوية عند مستوى معنوية ١% * القيمة الاحصائية t معنوية عند مستوى معنوية 5%

المصدر من اعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي Amos V.26

اظهرت النتائج ان هناك علاقة بين ابعاد الدراسة والتى تشمل على المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكذلك المتغيرات الوسيطة، وايضا كل مؤشرات جودة النموذج حققت المستوى المطلوب والمقبول. وبناء عليه نستطيع القول ان النموذج الهيكلى المقترح يفسر العلاقة بدرجة عالية ويمكن الاعتماد على نتائجه.

١- نتائج نموذج المعادلات الهيكلية:

في ضوء المسارات الموضحة في النموذج البنائي للدراسة بجدول ( ) والمكون من ثلاث مسارات يمكن من خلالهم التأكد من الفروض الدراسة بين المتغيرات .

الفرض الرئيسى الاول

لا توجد علاقة مباشرة ذات دلاله احصائية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) فى البنوك محل الدراسة والحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع) من خلال ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) كمتغير وسيط

وينبثق منه الفروض الفرعية التاليه

<u>الفرض الفرعى الاول:</u> لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) على ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة)

وقد أوضح المسار الاول وجود تأثير معنوي ذات دلالة احصائية.(p <0.001)

يوضح هذا المسار أن (β=-0.199, t=-3.045, p-value = 0.002) حيث أن الزيادة في " الشمول المالي " بمقدار وحدة واحدة يؤدى الى انخفاض للمخاطر المالية للبنوك بمقدار (٠.١٩٩) وحدة وهذا التأثير معنوي عند مستوى معنوية ١%، وبهذا تم التأكد من الفرض الاول.

<u>الفرض الفرعى الثاني</u> : لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع)

يوضح هذا المسار أن (β =0.098, t=2.356, p-value = 0.018)حيث أن الزيادة في "الشمول المالي" بمقدار وحدة واحدة يؤدى الى زيادة الحصة السوقية بالبنوك التجارية المصرية بمقدار (٠.٠٩٨) وحدة وهذا التأثير معنوي عند مستوى معنوية ٥%، وبهذا تم التأكد من الفرض الثاني.

<u>الفرض الفرعى الثالث:</u> لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع)

". وقد أوضح المسار وجود تأثير معنوي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ١%

يوضح هذا المسار أن (β=0.930, t=14.305, p-value = 0.001) حيث أن الزيادة في "المخاطر المالية" بمقدار وحدة واحدة يؤدى الى زيادة "الحصة السوقية بالبنوك التجارية المصرية " بمقدار (٠.٩٣٠) وحدة وهذا التأثير معنوي عند مستوى معنوية ١%، وبهذا تم التأكد من الفرض الثالث.

ويقوم البرنامج AMOS بالتحليل البيانات مع ربط كافة العلاقات معاً وبيان أثر هذه العلاقات مع بعضها؛ ووفقاً للنموذج النظري يعمل البرنامج على تحليل اجمالي النموذج دون اختزال عوامله أو التعامل معها بشكل منفرد. وقد تم تصميم نموذج بنائي باستخدام أسلوب المعادلات البنائية لصياغة هذا النموذج:

فروض الدراسة طبقاً لمسارات النموذج المقدر

مسارات النموذج المقدر			القيم المقدرة	القيم المقدرة المعيارية	الخطأ المعياري	**القيمة الاحصائية t**	مستوى المعنوية	فروض الدراسة
الشمول المالي **F1**	<---	المخاطر المالية **F2**	-0.211	-0.199	0.069	-3.045**	0.002	الفرض الاول
المخاطر المالية **F2**	<---	الحصة التسوقية **YY**	1.088	0.916	0.076	14.305**	0.001	الفرض الثالث
الشمول المالي **F1**	<---	الحصة التسوقية **YY**	0.123	0.098	0.052	2.356*	0.018	الفرض الثاني

** القيمة الاحصائية t معنوية عند مستوى معنوية ١% * القيمة الاحصائية t معنوية عند مستوى معنوية 5%

المصدر من اعداد الباحث استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي Amos V.26

يظهر الجدول السابق ان جميع ابعاد الدراسة تؤثر تأثيراً ايجابياً ما عدا الفرض الاول كان التأثير عكسي وذلك للعلاقات المباشرة. واوضح اختبار جودة وصلاحية النموذج البنائي النهائي المقترح طبقا للمعايير القياسية للنموذج. وهذا يعني أن النموذج البنائي النهائي المقترح متطابق وممثل لبيانات النموذج، وكذلك مؤشراته، كما يمكنه إعادة تكوين مصفوفة الارتباط بدون اختلافات معنوية عن المصفوفة الأصلية. وفي ضوء المؤشرات السابقة لجودة النموذج يمكن الانتقال إلى مرحلة اختبار العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة.

درجة تفسير المتغير المستقل والوسيط للمتغير التابع:

أوضحت نتائج تحليل المسار بوجود تاثير مباشر فقط للشمول المالي على مؤشرات الحصة التسوقية ، وان كل مؤشر من المتغيرات التابعة يمكن تفسيرة من خلال المتغير المستقل وذلك من خلال حساب Square multiple correlation تقديرات الارتباطات المتعددة المربعة)، وذلك لحساب درجة تفسير المتغير المستقل للمتغيرات التابعه.

واوضح مؤشر درجة التفسير للمتغير التابع الحصة التسوقية YY يساوي ٠.٨١٤ ويشير هذا التقدير أن المتغير المستقل (الشمول المالي) والمتغير الوسيط يفسران ٨١.٤ من تباين المتغير التابع الحصة التسوقية، وكان مؤشر درجة التفسير للمتغير الوسيط "المخاطر المالية" يساوي ٠.٠٣٩ ويشير هذا التقدير أن المتغير المستقل (الشمول المالي) يفسر ٣.٩ من تباين المتغير الوسيط.

جدول رقم (٤_٢٤) درجة التفسير للمتغير التابع الحصة التسوقية

Squared Multiple Correlations	Estimate
المخاطر المالي **F2**	0.039
الحصة التسوقية **YY**	0.814

الفرض الرئيسى الثانى

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغيرات الدراسة وفقاً للعوامل الديموجرافية (نوع ملكية البنك، الإدارة التابع لها العاملون و عدد سنوات الخبرة في البنك).

ويتم من خلال الدراسة التحليلية التعرف على ما اذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية لمحاور حسب خصائص الشخصية للمستقصي منهم بيانات البحث. وذلك من خلال مقارنة الفرق بين الاستجابات لكل مجموعة في الاستبيان وذلك باستخدام الاختبارات اللامعلمية للفرق بين العينات المستقلة بناء فروض الاختبار التالية:

الفرض العدمي : لايوجد فرق معنوي بين المجموعات

الفرض البديل : يوجد فرق معنوي بين المجموعات

وتم استخدم اختبار "كروسكال ويلز" Kruskal-Wallis Test المناسب لاختبار الفرق للبيانات الرتبية بين المجموعات (سنوات الخبره – الأدارة التابع لها العاملون – ملكية البنك) وذلك لكل محور من محاور الدراسة.

ومن خلال هذا الاختبار تم حساب قيمة "كا^{2}" لكل محور بناء علي متوسط الرتب لكل مجموعة من المجموعات وحسبت هذه القيمة عند درجة حرية=x (حيث x=عدد المجموعات−١). ومن خلال قيمة الدلالة الاحصائية المحسوبة لمستوي المعنوية (P-value) نقبل او نرفض اي من فروض الاختبار. وقد حدد مستوي المعنوية (P-value) بالقيمة ٥%، في حالة القيمة الاحتمالية اكبر من مستوي المعنوية (٥%) نقبل الفرض العدمي (أي لايوجد فرق معنوي بين المجموعات). أما في حالة القيمة الاحتمالية أقل أو تساوى ٥% نرفض الفرض العدمى ونقبل البديل (أي يوجد فرق معنوي بين المجموعات).

١- **سنوات الخبرة**

تم حساب متوسط الرتب لكل مجموعة من مجموعات سنوات الخبرة لجميع محاور الدراسة، وقد أوضح اختبار كروسكال ويلز بعدم وجود اختلاف معنوي بين سنوات الخبرة طبقا لقيمة كا^{2} والتي كان مستوى المعنوية لها اكبر من ٥%، ماعدا محور مخاطر السيولة والذي اثبت الاختبار بوجود اختلاف معنوي عند مستوى معنوية ١%. وقد اظهرت البيانات ان متوسط رتب الاجابات للفئة ذو الخبره الاكبر (١٥+) اعلى من الفئتين الاقل في الخبرة

اختبارالفرق بين محاور الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة		العدد	متوسط الرتب	كا^{2}	مستوى المعنوية
الوصول للخدمات المالية	أقل من ٥	100	183.9	0.776	0.678
	من ٥ إلى ١٥	117	174.8		
	اكثر من ١٥	135	172.5		
إستخدام الخدمات المالية	أقل من ٥	100	180.6	0.234	0.890
	من ٥ إلى ١٥	117	174.4		
	اكثر من ١٥	135	175.3		

سنوات الخبرة		العدد	متوسط الرتب	كا٢	مستوى المعنوية
جودة الخدمات المالية	أقل من ٥	100	180.1	0.193	0.908
	من ٥ إلى ١٥	117	174.3		
	اكثر من ١٥	135	175.7		
مخاطر الائتمان	أقل من ٥	100	165.7	3.876	0.144
	من ٥ إلى ١٥	117	170.5		
	اكثر من ١٥	135	189.7		
مخاطر السيولة	أقل من ٥	100	152.1	20.111	0.001
	من ٥ إلى ١٥	117	162.5		
	اكثر من ١٥	135	206.7		
الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية	أقل من ٥	100	169.9	2.254	0.324
	من ٥ إلى ١٥	117	170.3		
	اكثر من ١٥	135	186.8		
الاجمالي		352			

تم حساب كا٢ عند درجة حريه = ٢

١- **الإدارة التابع لها**

تم حساب متوسط الرتب لكل مجموعة من مجموعات الإدارة التابع لها (الإئتمان- التخطيط والمراجعة - الإدارة العليا) لجميع محاور الدراسة، وقد أوضح اختبار كروسكال ويلز بعدم وجود اختلاف معنوي بين الادارة التابع لها المستقسى منه للمحاور الخاصة بالشمول المالي طبقا لقيمة كا٢ والتي كان مستوى المعنوية لها اكبر من ٥%، اما محوري المخاطر المالية (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) والحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية فقد اثبت الاختبار بوجود اختلاف معنوي عند مستوى معنوية ١%. وقد اظهرت البيانات ان متوسط رتب الاعلى لاجابات فئة الإدارة العليا يليها التخطيط والمتابعة وكان ادارة الائتمان الاقل.

جدول (٤_٢٦) اختبارالفرق بين محاور الدراسة حسب الإدارة التابع لها

الإدارة التابع لها		العدد	متوسط الرتب	كا٢	مستوى المعنوية
الوصول للخدمات المالية	الإئتمان	118	181.9	0.547	0.761
	التخطيط والمراجعة	99	175.6		
	الإدارة العليا	135	172.5		
إستخدام الخدمات المالية	الإئتمان	118	189.1	3.547	0.170
	التخطيط والمراجعة	99	163.2		
	الإدارة العليا	135	175.3		
جودة الخدمات المالية	الإئتمان	118	185.4	1.798	0.407
	التخطيط والمراجعة	99	166.9		
	الإدارة العليا	135	175.7		
مخاطر الائتمان	الإئتمان	118	146.7	15.610	0.001
	التخطيط والمراجعة	99	189.7		
	الإدارة العليا	135	194.0		
مخاطر السيولة	الإئتمان	118	119.6	56.061	0.001
	التخطيط والمراجعة	99	203.0		
	الإدارة العليا	135	206.7		
الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية	الإئتمان	118	144.7	18.584	0.001
	التخطيط والمراجعة	99	186.8		
	الإدارة العليا	135	200.4		
الاجمالي		352			

٢- ملكية البنك

تم حساب متوسط الرتب لكل مجموعة من مجموعات ملكية البنك (قطاع عام – قطاع اجنبى– قطاع مشترك) لجميع محاور الدراسة، وقد أوضح اختبار كروسكال ويلز وجود اختلاف معنوي بين قطاعات ملكية البنك لها المستقصى منه لجميع محاور الدراسة طبقا لقيمة كا٢ والتي كان مستوى المعنوية لها أقل من ١%، فقد اثبت الاختبار بوجود اختلاف معنوي عند مستوى معنوية ١%. وقد اظهرت البيانات ان متوسط رتب الاعلى لاجابات القطاع المشترك يليها القطاع الاجنبي والاقل للقطاع العام الإدارة العليا وذلك للمحورين الخدمات المالية والحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية، أما محور المخاطر المالية (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) فقد كانت متوسط الرتب للقطاع العام أعلي قيمة ثم القطاع الاجنبي وكان أقلهم القطاع المشترك .

جدول (٤_٢٧)

اختبارالفرق بين محاور الدراسة حسب ملكية البنك

ملكية البنك		العدد	متوسط الرتب	كا٢	مستوى المعنوية
الوصول للخدمات المالية	قطاع عام	146	145.5	23.456	0.001
	قطاع اجنبي	104	201.1		
	قطاع مشترك	102	195.8		
إستخدام الخدمات المالية	قطاع عام	146	148.7	18.902	0.001
	قطاع اجنبي	104	193.7		
	قطاع مشترك	102	198.7		
جودة الخدمات المالية	قطاع عام	146	151.4	15.736	0.001
	قطاع اجنبي	104	190.9		
	قطاع مشترك	102	197.9		
مخاطر الائتمان	قطاع عام	146	207.8	35.616	0.001
	قطاع اجنبي	104	178.1		
	قطاع مشترك	102	130.1		
مخاطر السيولة	قطاع عام	146	245.2	155.371	0.001

نتائج اختبارات الفروض:

يمكن عرض النتائج في العناصر التالية **العنصر الأول: نتائج اختبار الفروض**،ويوضحها الجدول التالي

جدول رقم (٥_١) نتائج اختبار الفروض

رقم الفرض	الفروض	نتيجة اختبار الفروض
الفرض الرئيسى الاول	لا توجد علاقة مباشرة ذات دلاله احصائية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) فى البنوك محل الدراسة والحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع) من خلال ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) كمتغير وسيط	**تم قبول الفرض البديل**
الفرض الفرعي الأول	لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) على ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة)	**تم قبول الفرض البديل**

رقم الفرض	الفروض	نتيجة اختبار الفروض
الفرض الفرعي الثاني	لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد الشمول المالى متمثلة فى (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع)	تم قبول الفرض البديل
الفرض الفرعي الثالث	لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع)	تم قبول الفرض البديل
الفرض الرئيسي الثانى	"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغيرات الدراسة وفقاً للعوامل الديموجرافية (نوع ملكية البنك، الإدارة التابع لها العاملون و عدد سنوات الخبرة في البنك).	ثبت صحة الفرض

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء التحليل الاحصائي

ثالثا: التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة من البيانات السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية للبنوك التجارية في مصر لتحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية:

١. **تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية:** ينبغي على البنوك تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية لضمان تقليل المخاطر المرتبطة بالقروض، بما في ذلك تطوير نظم تقييم الائتمان وتعزيز متابعة أداء القروض.

٢. **تحسين إدارة السيولة:** من الضروري على البنوك تحسين استراتيجيات إدارة السيولة لضمان تحقيق توازن بين توفير القروض وتلبية طلبات الودائع، وتفادي الأزمات المرتبطة بالسيولة.

٣. **تعزيز الشمول المالي:** ينبغي على البنوك العمل على تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق خدماتها لتشمل شرائح أكبر من المجتمع، وتقديم خدمات مالية ميسرة للفئات الأقل تمثيلاً.

٤. **تحسين جودة الخدمة:** يتعين على البنوك تحسين جودة خدماتها من خلال تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم، وتحسين سرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء وتلبية احتياجاتهم بفعالية.

٥. **توسيع شبكة الفروع والخدمات الرقمية:** من المهم أن تستمر البنوك في توسيع شبكة فروعها بالتوازي مع تعزيز وجودها الرقمي لتلبية احتياجات العملاء في المناطق الريفية والحضرية، مما يساهم في تحسين الكثافة المصرفية.

٦. **مراجعة وتعديل السياسات الائتمانية:** يجب على البنوك مراجعة وتحديث سياساتها الائتمانية بانتظام لضمان التكيف مع التغيرات في السوق وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر.

٧. **تعزيز الاستراتيجيات التسويقية:** يتعين على البنوك تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة للترويج لخدماتها وزيادة وعي العملاء بالمنتجات المالية المتاحة، مما يعزز قدرتها على جذب عملاء جدد وزيادة حصتها السوقية.

هذه التوصيات تهدف إلى تحسين أداء البنوك وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المصرفي، مما يساهم في تحقيق استقرار ونمو مستدام في القطاع.

أولاً:. المراجع العربيه

إبتسام السيد، شهاب الدين(٢٠١٦). الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية واثرها علي ربحية البنوك التجارية" دراسة إختبارية علي البنوك التجارية الاردنية للفترة من (٢٠١٠-٢٠١٤). جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال، قسم المحاسبة.

إبراهيم ،محمد زيدان ،الصعيدي، شريف سعد(٢٠١٨).أثر مقررات لجنة بازل ٣ علي قيمة البنك لتعزيز استقرار الشمول المالي دراسة تطبيقية علي البنوك العاملة في مصر، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية

أمل عبدالله عبد الله القحطاني (٢٠٢٠)، الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية المصارف في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على المصارف السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد(٤) العدد(١١)

أيمن عادل عيد(٢٠١) دور المراجعة الإستراتيجية في تحسين القدرة على التغيير الإستراتيجي، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، المجلد الثامن.

أيمن عادل عيد(٢٠٢٠) البحث العلمي مدخل تطبيقي، دار عبيد للنشر، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.

بسمة محمد إدريس الحريري(٢٠٢٠)،نموذج هيكلي لقياس أثر التوجه الريادي على الأداء المصرفي المستدام، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري، كلية التجارة جامعة بورسعيد، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد(٥٧) العدد (٣).

البنك الدولي (٢٠١٧) قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي .

حدو أمال(٢٠١٩) دور الحوكمة في إدارة المخاطر والوقاية من الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير، جامعة جيلالي ليابس، رسالة ماجستير.

حسن محمد محمد حافظ(٢٠١٧) تقييم إدارة المخاطر المالية في البنوك المصرية،دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية، والبنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية،المجلة الاقتصادية العلمية للاقتصاد والتجارة.

حنان ضاهر، دعاء خليل (٢٠٢٠) أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية،مجلة جامعة تشرين ، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٤٢) العدد(٣) كلية الاقتصاد.

خلف محمد محمد، أحمد فريد ناجي(٢٠١٧) مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق،جامعة تكريت،كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٥٢).

دلال محمد إبراهيم،٢٠١٩،أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات، دراسة إختبارية علي البنوك المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة ، جامعة المنصورة.

ذكر الله احمد (٢٠١٧) ، تطورات المشهد الاقتصادي ، تقرير دوري ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية .

رمضان عارف رمضان محروس(٢٠٢٠) ، إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية في البنوك المصرية للحد من مخاطر الشمول المالي، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (٢١) العدد الأول.

رواء نافذ عليوة ،٢٠١٩، اثر تطور الشمول المالي علي مستوي الميزة التنافسية المصرفية ، الجامعه الاسلامية بغزة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية بغزة ، رسالة ماجستير منشورة.

ساجي خديجة ،٢٠١٧ اليات تسيير المخاطر المالية وفق النظام المحاسبي المالي رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، قسم العلوم المالية والمحاسبة .

الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطي، ٢٠١٩ ،صندوق النقد الدولي ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطي الطبعة العربية.

ضياء أحمد الساعاتي،٢٠١٨،أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية على الاداء المالي للبنوك في بورصة فلسطين،الجامعة الإسلامية بغزة ،كلية التجارة،رسالة ماجستير.

عبد الرازق اللشحادة، عامر قاسم، غالب عوض الرفاعي،(٢٠٢٠)، مؤشرات الاشتمال المالي واثرها علي الاداء المالي للبنوك الاردنية المدرجة في سوق عمان ، جامعة الزيتونه الاردنية ، مجلة جامعة العين للاعمال والقانون.

علي عبدالله شاهين وبهية مصباح صباح (٢٠١١) "أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان،(في الجهاز المصرفي الفلسطيني"،مجلة جامعة الأقصى)سلسلة العلوم الإنسانية ، يونيو ٢٩-١المجلد الخامس، العدد الأول،

عمر محمد بشينة، سالم محمد كريم، فرج سليم الجندي (٢٠١٨)، اثر الحصة السوقية في الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية ،دراسة حالة ،مصرف الجمهورية ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعه الاسمرية الاسلامية ، العدد الثاني عشر، ديسمبر

عيادي محمد أمين، شعشوع عبد العزيز(٢٠٢٠) إدراة المخاطر في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، جامعة الجيلالي بو نعامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية.

محمد سعد محمد علي شلبي(٢٠١٨)، أثر المعرفة المالية للأفراد على الشمول المالي، دراسة مقارنة، المجلة العلمية للدارسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية.

محمد شريف، سليم قارة(٢٠١٦) أثر إدارة مخاطر الأئتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي الأردني، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، رسالة ماجستير.

مصطفى سلام عبد الرضا، قاسم حميد، علياء كاظم عيال(٢٠١٩) المخاطرة الإئتمانية وأثرها في ربحية الخدمات المصرفية الإسلامية، جامعة الفرات الأوسط النقدية، المعهد التقني المسبب، المجلد(٢٧) العدد(٦)

مفتاح صالح (٢٠٠٧)، المخاطر الائتمانية تحليلها وقياسها ادارتها والحد منها ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الزيتونة، الاردن

هبة عبد المنعم، كريم زايدي(٢٠٢٠) المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي.

ثانياً:. المراجع الاجنبية

Ahamed, M. M., & Mallick, S. K. (2019). Is financial inclusion good for bank stability? International evidence. Journal of Economic Behavior & Organization, 157, 403-427

Al Arif, M., & Rahmawati, Y. (2018). Determinant factors of market share: evidence from the Indonesian Islamic banking industry. Problems and Perspectives in Management, 16(1), 392-398.

Al-Mudimigh, A., & Anshari, M. (2020). Financial technology and innovative financial inclusion. In Financial technology and disruptive innovation in ASEAN (pp. 119-129). IGI Global.

Al-Wesabi, H. A., & Ahmad, N. H. (2013). Credit risk of Islamic banks in GCC countries. International Journal of banking and finance, 10(2), 95-112.

Aminah, S., Erina, N., & Khairudin, T. D. (2019). Financial Performance And Market Share In Indonesia Islamic Banking: Stakeholder Theory Perspective. International Journal Of Scientific & Technology Research, 8.

Bahri, F., & Hamza, T. (2020). The impact of market power on bank risk-taking: an empirical investigation. Journal of the Knowledge Economy, 11(3), 1198-1233.

Claessens, S., & Rojas-Suárez, L. (2020). A Decision Tree for Digital Financial Inclusion Policymaking (No. 525). Center for Global Development..

Etale, L. M., Bingilar, P. F., & Ifurueze, M. S. (2016). Market share and profitability relationship: A study of the banking sector in Nigeria. International Journal of Business, Economics and Management, 3(8), 103-112

Fatihin, M. K., & Hadi, N. H. (2018). Determinants of Sharia Banking Market Share Growth in Indonesia. Airlangga International Journal of Islamic Economics and Finance, 1(2), 87-92.

Hasan, Z. (2019). Market Share Islamic Banking In Indonesia. IQTISHADUNA: Jurnal Ilmiah Ekonomi Kita, 8(1), 124-137.

Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2012). Financial inclusion: Islamic finance perspective. Journal of Islamic Business and Management, 2(1)

Ludiman, I., & Mutmainah, K. (2020). Analisis Determinan Market Share Perbankan Syariah di Indonesia (Studi Empiris pada Bank Umum Syariah dan Unit Usaha Syariah yang Terdaftar di OJK Periode Maret 2017 sampai September 2019). Journal of Economic, Management, Accounting and Technology (JEMATech), 3(2), 169-181.

Mohamed Farid, R. (2020). The effect of financial inclusion on Banks' credit risk: perspective from MENA region.

Shihadeh, F. H., Hannon, A. M., Guan, J., Ul Haq, I., & Wang, X. (2018). Does financial inclusion improve the banks' performance? Evidence

from Jordan. In Global tensions in financial markets. Emerald Publishing Limited.

Nazaritehrani, A., & Mashali, B. (2020). Development of E-banking channels and market share in developing countries. Financial Innovation, 6(1), 1-19.

Nelly, K. M., Ambrose, J., & George, K. (2019). Bank Size and Financial Risk Exposure on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. International Journal of Financial Research, 10(6), 250-264.

Rashdan, A., & Eissa, N. (2020). The determinants of financial inclusion in Egypt. International Journal of Financial Research, 11(1).

Shihadeh, F. H. (2018). How individual's characteristics influence financial inclusion: evidence from MENAP. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management.

Wamalwa, N., & Makori, J. M. P. D. (2020). Moderating Effect of Exchange Rate on the Relationship Between Firm Characteristics and Financial Stability of Commercial Banks in Kenya.

Zachosova, N., Herasymenko, O., & Shevchenko, A. (2018). Risks and possibilities of the effect of financial inclusion on managing the financial security at the macro level. Investment Management & Financial Innovations, 15(4), 304.

ZHONGMING, A., SAMUEL, F., & Guoping, D. (2019). Impact of financial risk indicators on banks' financial performance in Ghana. Business and Economic Research, 9(14)